

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UMOJA WA AFRIKA



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

UNIÓN AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: +251 115 517 700 Fax: +251 115 517 844
Website: www.au.int

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الرابعة والأربعون

15 يناير - 15 فبراير 2024

أديس أبابا، إثيوبيا

EX.CL/1459(XLIV)Rev.1

الأصل: إنجليزي

تقرير الجلسة المشتركة للجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية واللجنة
الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية
وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UMOJA WA AFRIKA



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
UNIÓN AFRICANA

Addis-Ababa (ETHIOPIA) P. O. Box 3243 Telephone 5517 700 Fax: 551 78 44 Website:
www.africa-union.org

اللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية، اللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية، والخبراء الفنيين للجنة وزراء المالية الخمسة عشر

تجميع تقارير الجلسة المشتركة

تقرير معتمد	13 أكتوبر 2023
تقرير معتمد	31 أكتوبر 2023
تقرير معتمد	14 نوفمبر 2023
التقرير	24 و 30 نوفمبر 2023
التقرير	4 ديسمبر 2023

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UMOJA WA AFRIKA



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
UNIÓN AFRICANA

Addis-Ababa (ETHIOPIA) P. O. Box 3243 Telephone 5517 700 Fax: 551 78 44 Website:
www.africa-union.org

الجلسة المشتركة للجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون
المالية والإدارية واللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية والخبراء الفنيين للجنة وزراء
المالية الخمسة عشر

اجتماع افتراضي

13 أكتوبر 2023

التقرير

مقدمة

1. عقدت الجلسة المشتركة للجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية، واللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية، والخبراء الفنيين للجنة وزراء المالية الخمسة عشر اجتماعا افتراضيا في 13 أكتوبر 2023.

2. ترأس الاجتماع سعادة الدكتور محمد عمر جاد، سفير جمهورية مصر العربية في إثيوبيا وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية، وسعادة السيدة أما أ. تووم امواه، سفيرة جمهورية غانا في إثيوبيا والممثلة الدائم لدى الاتحاد الأفريقي ورئيسة اللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية.

الحضور

3. شارك في الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر على النحو التالي:

الدول الأعضاء

الجزائر	ليسوتو	سيراليون
أنغولا	ليبيا	الصومال
بوتسوانا	ملاوي	جنوب أفريقيا
بوروندي	موريتانيا	جنوب السودان
كوت ديفوار	موريشيوس	تنزانيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	المغرب	تونس
مصر	موزمبيق	أوغندا
إرتريا	ناميبيا	زامبيا
إثيوبيا	نيجيريا	زيمبابوي
غانا	رواندا	
كينيا	السنغال	

خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر

الكاميرون	ناميبيا
مصر	نيجيريا
إثيوبيا	المغرب
كينيا	

اعتماد جدول الأعمال

تم اعتماد جدول أعمال الاجتماع دون أي تعديلات على النحو التالي:

(أ) الكلمات الافتتاحية للرئيسين؛

(ب) بحث التقرير المرحلي لمراجعة المهارات وتقييم الكفاءات؛

(ج) ما يستجد من أعمال؛

(د) الاختتام.

أ- الكلمة الافتتاحية للرئيسين المشاركين

4. قدم الرئيسان المشاركان للجلسة المشتركة بالكلمة التالية:

(أ) رئيس اللجنة الفرعية للهياكل والإصلاحات

5. ذكرت سعادة السفيرة أ. توم - أمواه، رئيسة اللجنة الفرعية للهياكل، الاجتماع بأن جدول أعمال اليوم يسترشد بمقرر أجهزة صنع السياسة بشأن الإصلاحات المؤسسية، والذي يركز تحديداً على تنفيذ عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات من أجل إنشاء هيكل يفي بالغرض، يساعد على تنفيذ ولاية مؤسسات الاتحاد الأفريقي.

6. أفادت الرئيسة المشاركة بأنه كجزء من أولويات الإصلاح المؤسسي، تم اعتماد هيكل جديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال مقرر المؤتمر 750 الصادر في 2020. استرشد تنفيذ هذا الهيكل بالمقرر 1097 الذي قام بترقية الخطة الانتقالية واستراتيجية التمويل على مراحل. ووفقاً لهذين المقررين، بدأ تعيين الإدارة العليا والمناصب الهامة في المفوضية، والأجهزة، والمؤسسات، والوكالات في إطار عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات لضمان توفير موظفين أكفاء. وأكدت أن تنفيذ عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات لا يتعلق فقط بالتكاليف، بل يتعلق أيضاً بإنشاء مؤسسة ذات كفاءة وفعالية لمعالجة أولويات القارة.

(ب) رئيس اللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية

7. أثنى الرئيس على قيادة الاتحاد الأفريقي لتزويدها الدول الأعضاء بالمعلومات والبيانات. كان من المتوقع أن يفضي الاجتماع إلى وصول المفوضية والدول الأعضاء لنقطة تقارب بشأن مجالات تنفيذ عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، تمشياً مع مقرري المجلس التنفيذي. ثم أحاط علماً بمحتوى التقرير عن مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات فيما يتعلق بعملية معايرة الموظفين الذين يعتبرون "غير مؤهلين". وأشار إلى أنه ينبغي إنشاء آلية داخلية لمعالجة أي شكاوى تنشأ عن العملية، من أجل تجنب الآثار المالية المماثلة للقرار الذي اتخذته المحكمة الإدارية مؤخراً، التي طعنت في تعيين المستشار القانوني للاتحاد الأفريقي.

8. وإذ أثنى على قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي لالتزامها بتوفير المعلومات والبيانات للدول الأعضاء بشأن عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، أعرب عن أمله في أن تعزز مناقشات اليوم توثيق التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والمفوضية. وجرى التشديد على أن اختتام عملية "مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات" في الوقت المناسب يعتمد على توفير جميع المعلومات اللازمة للسماح باتخاذ قرارات مستتبيرة.
9. ذكّر الرئيس الاجتماع أيضا بالهدف الرئيسي لمراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، وهو ضمان جودة تقديم الخدمات في المفوضية واستفادة الموظفين. تهدف العملية أيضا إلى ضمان حصول الدول الأعضاء على الفوائد الكاملة من مساهماتها في الاتحاد. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا باتباع نهج قائم على الجدارة في التوظيف، يكفل تزويد المفوضية بالموظفين الملائمين للاضطلاع بولايتها بكفاءة وفعالية. وشدد الرئيس على أن أي محاولة لعرقلة أو إعاقة التنسيب على أساس الجدارة من شأنها أن تقوض الغرض من عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات بأكملها.
10. يجب أن يكون واضحا أن عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات ليست الحل النهائي لجميع قضايا الموارد البشرية للاتحاد الأفريقي، مثل نقص الموظفين المؤهلين، وعدم التوازن في تمثيل البلدان/ الأقاليم، وانتهاكات قواعد وعمليات التوظيف.
11. فيما يتعلق بالوثائق المقدمة، لوحظ أن هناك إشارة إلى "عملية المعايرة" التي اقترحتها مفوضية الاتحاد الأفريقي، والتي تهدف إلى إعادة تعيين 109 موظفين مصنفيين على أنهم "غير مؤهلين". غير أن الوثائق لم تتضمن تفاصيل عن طبيعة عملية المعايرة، وخطوطها التوجيهية، والفئات المحددة (النظاميين مقابل غير النظاميين/ الفنيين/ فئة الخدمات العامة) والجنسيات التي ستستفيد منها.
12. تمت الإشارة كذلك أن هناك حاجة إلى إجراء تحليل مفصل لتكاليف إنهاء خدمة الموظفين وتحليل تكلفة الاحتفاظ بالموظفين "غير المؤهلين".
13. تم توجيه المفوضية بإنشاء آلية لتسوية المنازعات من أجل معالجة أي شكاوى قد تنشأ عن عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات. وذلك لمنع تكرار القضايا في المحكمة الإدارية، حيث واجهت المفوضية دعاوى قضائية بسبب عمليات التوظيف غير العادلة. علاوة على ذلك، طُلب من المستشار القانوني أن يجري تحليلا قانونيا للنتائج المتوقعة لعملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات بما يتماشى مع نظم ولوائح العاملين المنقحة.
14. تم تحذير المفوضية من التمييز بين مصادر التمويل فيما يتعلق بإنهاء خدمة الموظفين النظاميين وغير النظاميين. وهذا وفقًا للقرارات 120-121 من مقرر المجلس التنفيذي 1168 الصادر في لوساكا في يوليو 2022. علاوة على ذلك، لم تقدم التقارير معلومات عن توافر مبلغ 13.4 مليون دولار أمريكي الذي جرت الموافقة عليه لحزم إنهاء الخدمة. يعزى هذا النقص في المعلومات إلى الاختلافات في الأرصدة في الصندوق

الاحتياطي والحاجة إلى الإبقاء على حد أدنى للعتبة وفقا للنظم المالية. علاوة على ذلك، طلب الرئيس تقريراً عن التقدم المحرز في تعبئة مبلغ 3.6 مليون دولار أمريكي من الشركاء لنفس الغرض.

15. بالإضافة إلى ذلك، طلب الرئيس توضيحاً بشأن ما إذا كانت الميزانية المخصصة لعملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات في ميزانية 2024 قد أُدرجت في الميزانية المعتمدة المحصورة لمراجعة المهارات وتقييم الكفاءات.

ب- بحث تقرير مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات

16. عرضت سعادة نائبة رئيس المفوضية التقرير وأعربت عن تقديرها لحضور ممثلين من مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وذكرتهم بالحاجة إلى التعجيل بالعملية حيث استغرق الأمر ثلاث سنوات منذ صدور المقرر بشأن الإصلاحات المؤسسية في أكتوبر 2017.

17. شدد المدير العام على الحاجة إلى المضي قدماً واختتام عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، والتي كانت لا تزال مسألة ملحة وقت انضمامه إلى الاتحاد الأفريقي. وناشد الاجتماع بإدراج البعد الإنساني في العملية، وشدد على أن آثارها المالية تتطلب المزيد من التفصيل من أجل توفير استراتيجية قوية لتمويل العملية.

18. جددت مديرة الموارد البشرية التأكيد على التقدم المحرز في تنفيذ مختلف المبادرات المتصلة بالتقارير المؤسسية. وذكرت أنه من بين 911 موظفاً سجلوا في عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، وُجد أن 617 موظفاً مؤهلون، و187 موظفاً غير مؤهلين. وأضافت بأن الهيكل الجديد يحتوي على 1305 منصبا.

ج- تعليقات وملاحظات الجلسة المشتركة

19. عقب العرض، أبدت الجلسة المشتركة التعليقات والملاحظات التالية:

(1) اقترحت التركيز على الأشخاص والفئات وطلبت تحليلاً مالياً مفصلاً لجميع السيناريوهات لتسهيل الرجوع إليها؛

(2) أبدت توافقها مع المفوضية بشأن استخدام عنصر البعد الإنساني في المناقشة مع عدم الإخلال بمسائل الكفاءة والجدارة ودعت إلى توشي الشفافية بشأن نظام الحصص، حيث لا ينبغي أن تتضرر أي دولة عضو بذلك؛

(3) أثنت على المفوضية لتقديمها عروضاً شاملة ومتعمقة مشفوعة بتوصيات سديدة، وأعربت عن تأييدها الكامل لتنفيذ مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات؛

- 4) لاحظت أن التقييم اعتمد نهجا واحدا مناسباً لجميع الموظفين، بصرف النظر عن الرتبة. تم تقييم موظفي فئة الخدمات العامة على نفس منصة الموظفين الفنيين.
- 5) أشارت إلى أن غالبية موظفي فئة الخدمات العامة ينتمون إلى البلد المضيف وشددت على مزايا الاحتفاظ بالموظفين «الذين يعتبرون مؤهلين» للاتحاد.
- 6) طلبت من المفوضية وضع عتبات محددة للبلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً/الأقل تمثيلاً، وأيدت السيناريوهات التي تهدف إلى الاحتفاظ بالموظفين بأدنى تكلفة إجمالية؛
- 7) لاحظت أنه لم يتم تقديم رد على السؤال المتعلق بتعريف المعايير، وما الذي استرشدت به، والتكاليف المرتبطة بها؛
- 8) استفسرت عن الأفراد المؤهلين لشغل مناصب ولكن لم يتم تنسيبهم، والأسباب الكامنة وراء ذلك؛
- 9) لاحظت أيضاً أن هناك تمييزاً بين النهج القائم على الجدارة والنهج القائم على البعد الإنساني، مع التركيز على أهمية الجدارة.
- 10) أكدت على ضرورة أن تتقيد عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات والتوظيف بنفس الخطوط التوجيهية؛
- 11) ذكرت بأن الاتحاد الأفريقي هو منظمة حكومية دولية واقترحت أن تتاح للبلدان التي ليس لديها موظفون يشغلون مناصب مديرين الفرصة لتمثيل عادل. لذلك، اقترحت تشجيع البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً/الأقل تمثيلاً على التقدم لشغل مناصب المديرين؛
- 12) أعربت عن توافقها مع نائبة الرئيس بشأن تشكيل فريق عامل للاتفاق على أفضل السيناريوهات؛
- 13) اقترحت أيضاً إدماج عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات والتوظيف لتحقيق التمثيل الجغرافي؛
- 14) نصحت بتطبيق عملية اختيار صارمة مع المراعاة الواجبة للموظفين الذين خدموا لفترة طويلة، ونظام الحصص، والجدارة، والبعد الإنساني كعوامل رئيسية؛
- 15) ذكرت المفوضية بضرورة التركيز على الذاكرة المؤسسية وضمان عدم حدوث انهيار في المنظومة؛
- 16) دعت إلى توخي بعض البراغماتية عند اختيار موظفي فئة الخدمات العامة؛
- 17) طلبت الحصول على رأي قانوني شامل بشأن النتائج المتوقعة لجميع السيناريوهات؛ وضمان توافقها مع نظم ولوائح العاملين في الاتحاد الأفريقي
- 18) شددت على ضرورة إنشاء آليات لتسوية المنازعات لتقليل الآثار القانونية إلى أدنى حد؛
- 19) اقترحت التقيد بالسيناريو القائم على الجدارة لضمان الإبقاء على الموظفين المؤهلين فقط ومكافأتهم على أدائهم.
- 20) اقترحت تطبيق سيناريو خط الأساس إلى جانب السيناريو "2 أ" من أجل تحقيق توازن بين الجدارة والبعد الإنساني واستيعاب أكبر قدر ممكن من المواهب مع تقليل الآثار المالية إلى أدنى حد ممكن؛

- (21) من أجل الامتثال لمقرر المجلس التنفيذي Ex. Cl. Dec. 1217، الذي يدعو إلى إجراء تحليل شامل للآثار المالية المترتبة على تنفيذ مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات واستدامتها، طلبت من المفوضية أن تدرس التقارير بدقة لفهم كل بند من البنود وتمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة؛
- (22) من بين فئات الموظفين الثلاث، الموظفون النظاميون والموظفون المعينون بعقود قصيرة الأجل والموظفون المتعاقدون، طلبت من المفوضية أن تعطي الأولوية للموظفين النظاميين؛
- (23) نصحت بعدم الفصل بين عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات والتوظيف، لأنهما مكملتان لبعضهما البعض؛
- (24) حثت المفوضية على توخي الحذر في عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات لتجنب رفع سقف توقعات الموظفين دون داع؛
- (25) طلبت معلومات عن المناصب الشاغرة التي تم الإعلان عنها ولا تزال شاغرة، بما في ذلك أسباب التأخيرات؛
- (26) طلبت المزيد من الوقت لمواصلة بحث الوثائق ومناقشة السيناريوهات البديلة، بما في ذلك قضايا التمثيل وسقف الفجوة، من بين أمور أخرى.

د- ردود المفوضية

20. قدمت المفوضية الردود على النحو التالي:

- (1) تم توضيح أنّ 607 موظفا مؤهلون لمنصب واحد على الأقل، بينما تبين أن 187 موظفا غير مؤهلين لأي منصب من المناصب التي اختاروها؛
- (2) قُدمت المزيد من الشروحات لمنهجية عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، مع الإشارة إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي كانت مسؤولة عن تقييم تنسيب الموظفين وضمان إعطاء الأولوية للمرشحين من البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا؛
- (3) وفقا للهيكل الجديد، يحق للبلدان الحصول على أكثر من منصب واحد. كان هناك تأكيد على تعميم مصفوفة المناصب على الدول الأعضاء؛
- (4) ذكرت أنه تم تخصيص ما مجموعه 13 مليون دولار أمريكي لتكاليف إنهاء الخدمة، وسيتم سحبها من الصندوق الاحتياطي. لوحظ أن 15 مليون دولار أمريكي فقط موجود حاليا في الصندوق الاحتياطي، الذي كان يخضع لمراجعة الحسابات وقت انعقاد الاجتماع؛
- (5) اقترحت استكشاف المدّخرات المحتملة من تنفيذ الميزانية البرنامجية لعام 2023 لتمويل تنفيذ مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات؛

- (6) لاحظت أنه بدلاً من التركيز فقط على الآثار المترتبة على التكلفة والآثار القانونية المحتملة، من المهم النظر في القضية من "منظور الاستثمار". تنشأ التكلفة الأكبر عندما يكون الأثر أقل فعالية. لذلك، من الأهمية بمكان إعطاء الأولوية لعائدات "الاستثمار" والعملية؛
- (7) أقر رئيس نقابة العاملين في الاتحاد الأفريقي بجهود الإدارة لتوحي العدل والشفافية والبعد الإنساني، وتوفير فرص متكافئة وتقليل الخسائر؛
- (8) لاحظت أن فائدة وجود موظفين محفرين يمكنهم زيادة المساهمة تؤدي إلى أداء عالي الجودة؛
- (9) تقدم بعض الموظفين بطلبات للتقاعد، ولكن تم رفض طلباتهم؛
- (10) تم الإعراب عن مخاوف من أن عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات المطولة وتنفيذها تسببت بقدر كبير من عدم اليقين واليأس والفوضى؛
- (11) أبرزت أن هناك علاقة مباشرة بين الفوائد والأداء العالي. مع ذلك، تم إيقاف الزيادات في مرتبات الموظفين ونقل الموظفين إلى أجهزة أخرى منذ عام 2018، وهو ما يتعارض مع نظم ولوائح العاملين؛
- (12) طالبت بمراجعة مرتبات الموظفين لمعالجة الزيادة في تكاليف المعيشة في أديس أبابا. كما وعدت بإتاحة الدراسة التي أجرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا؛
- (13) دُكرت الجلسة المشتركة بأن نظم ولوائح العاملين الجديدة قد أثرت على الحقوق المكتسبة للموظفين، مما قد تترتب عليه آثار قانونية؛
- (14) لم يستفد جميع الموظفين الذين طلبوا المغادرة الطوعية من ذلك بسبب عدم توافر الموارد الكافية؛
- (15) أعربت عن تقديرها لإقرار الجلسة المشتركة بالعروض المفصلة، واعتبرت ذلك تطوراً إيجابياً؛
- (16) أحاطت علماً بالتعليقات والملاحظات التي أبدتها الجلسة المشتركة ووعدت بتقديم الوثائق اللازمة والتوزيع المفصل لتكاليف السيناريوهات المقترحة، بما في ذلك تقارير تقييم الموظفين الموصى بهم لشغل مناصب أعلى؛
- (17) أوضحت كذلك النتائج الرئيسية لعملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات وقدمت التوضيحات المطلوبة للمصطلحات الرئيسية؛
- (18) أكدت مشاركة نقابة العاملين في المرحلة التحضيرية، واستعرضت بدقة طلبات الموظفين؛
- (19) أعربت أيضاً عن قلقها من أن الصندوق الاحتياطي لن يكون كافياً لتغطية تكاليف إنهاء الخدمة؛
- (20) رحبت بإنشاء الفريق العامل لتحليل السيناريوهات وأعربت عن أملها في أن يفضي إلى مقترحات عملية؛
- (21) طلبت موعداً نهائياً أكثر صرامة، مع الأخذ في الاعتبار الورقة الإطارية للميزانية للفترة 2025-2027.

هـ - الاستنتاجات

21. خلصت الجلسة المشتركة إلى ما يلي:

- (1) أثنت على مفوضية الاتحاد الأفريقي للعروض والمناقشات الثرية.
- (2) شددت على بعض العناصر التي تمت ملاحظتها وتشمل:
 - أ) ضرورة أن تكون الجدارة هي الأساس لتعيين الموظفين.
 - ب) لا ينبغي استخدام مسألة نقص التمثيل كذريعة لتعيين موظفين غير مؤهلين أو غير مناسبين.
 - ج) التأكيد على ضرورة احترام نظام الحصص.
 - د) تعد الذاكرة المؤسسية مهمة، لكن أداء الموظفين حتى الآن لا يضمن أنهم سيضطلعون بهذا الدور.
- (3) طلب من المفوضية إعداد تحليل أكثر تعمقا للوضع ومختلف السيناريوهات، مع مراعاة مدخلات الدول الأعضاء المقدمة خلال هذه الجلسة، بما في ذلك تقديم مصفوفة مستكملة للوظائف الشاغرة في جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي.
- (4) استرعت الانتباه إلى أهمية توضيح الجوانب القانونية وانعكاسات عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، خاصة ما يتعلق بتكلفة إنهاء الخدمة والالتزامات المترتبة على مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومواءمتها مع نظم ولوائح العاملين المنقحة، وطلبت من مكتب المستشار القانوني إعداد رأي قانوني شامل في هذا الصدد، والآثار المترتبة عليه.
- (5) طلبت من المفوضية إعداد توقعات ميزانية متعددة السنوات فيما يتعلق بالآثار المالية لمراجعة المهارات وتقييم الكفاءات. بما يتماشى مع الميزانية المتعددة السنوات التي نحن على وشك العمل عليها.
- (6) هناك حاجة إلى مزيد من التفصيل بشأن "المعايرة" (المعايير، والجنسيات، ونوع الموظفين النظاميين/الموظفون بعقود قصيرة الأجل/موظفو المشاريع والتقاطعات مع الفئة الفنية/فئة الخدمات العامة).
- (7) ينبغي تقديم كل هذه المعلومات الإضافية بحلول نهاية شهر أكتوبر، لتمكين الفريق العامل من الاجتماع في بداية شهر نوفمبر.

ما يستجد من أعمال والاختتام

لم تتم إثارة أي مسألة تحت بند ما يستجد من أعمال، اختتم الاجتماع في الساعة 17:15.



Addis-Ababa (ETHIOPIA) P. O. Box 3243 Telephone 5517 700 Fax: 551 78 44 Website:

www.africa-union.org

الجلسة المشتركة للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للتنسيق والإشراف العام
على الميزانية والشؤون المالية والإدارية واللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية
والخبراء الفنيين للجنة وزراء المالية الخمسة عشر

31 أكتوبر 2023

اجتماع افتراضي

مقدمة

1. انعقدت الجلسة المشتركة للجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية، والإصلاحات الهيكلية، التابعتين للجنة الممثلين الدائمين والخبراء الفنيين للجنة وزراء المالية الخمسة عشر في اجتماع افتراضي في 31 أكتوبر 2023 لبحث مختلف التقارير المتعلقة بعملها.
2. شارك في رئاسة الاجتماع سعادة الدكتور محمد عمر جاد، سفير جمهورية مصر العربية في إثيوبيا وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي، ورئيس اللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية التابعة للجنة الممثلين الدائمين وسعادة السفير محمد العروشي، سفير المملكة المغربية في إثيوبيا وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي، ونائب رئيس اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالإصلاحات الهيكلية.

الحضور

3. شارك في الاجتماع الدول الأعضاء والخبراء الفنيون للجنة وزراء المالية الخمسة عشر على النحو التالي:

الدول الأعضاء

الجزائر	موريشيوس
أنغولا	المغرب
بوروندي	ناميبيا
تشاد	نيجيريا
جزر القمر	سيشل
كوت ديفوار	السنغال
جمهورية الكونغو الديمقراطية	الصومال
مصر	جنوب أفريقيا
إرتريا	جنوب السودان
أثيوبيا	تنزانيا
جامبيا	توجو
غانا	تونس
كينيا	أوغندا
ليسوتو	زامبيا

زيمبابوي

ليبيا

الخبراء الفنيون للجنة وزراء المالية الخمسة عشر

مصر

المغرب

الكلمات الافتتاحية

4. رحب سعادة الدكتور محمد عمر جاد، رئيس اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية، في كلمته الافتتاحية، بجميع المشاركين في الاجتماع وأعرب عن تقديره لحضورهم هذه الجلسة على الرغم من الجداول الزمنية المزدحمة والاجتماعات الموازية الجارية للجان الفرعية.
5. أعرب الرئيس عن دعمه وتقديره للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها وجميع موظفيه برئاسة الدكتور جان كاسيا، على جهودهم المستمرة لتعزيز الجاهزية والصحة العامة في أفريقيا. وأشار إلى الدورة الحادية والأربعين للمجلس التنفيذي التي عقدت في لوساكا، زامبيا، في يوليو 2022، والتي اعتمدت مشروع النظام الأساسي المعدل للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها. وأشار كذلك إلى الدورة الثانية والأربعين للمجلس التنفيذي الأخيرة التي عقدت في يوليو 2023 في نيروبي، كينيا، والتي وافقت على أساس استثنائي على تمويل الميزانية التشغيلية للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها جزئيًا من قبل الشركاء، بما في ذلك 155 وظيفة جديدة.
6. ذكر سعادة السفير جاد المشاركين بأن الاجتماع تمت الدعوة إليه لمناقشة الاستدامة المالية للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها. كما لفت انتباه الأعضاء إلى نتائج المراجعة المتكررة، وإدارة الصناديق الخاصة للاتحاد الأفريقي، والحاجة إلى تعزيز الشفافية بما يتماشى مع اللوائح المالية للاتحاد الأفريقي وكذلك المادة 29 من النظام الأساسي للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها.
7. من جانبه، رحب سعادة السيد محمد العروشي، سفير المملكة المغربية في إثيوبيا وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي، ونائب رئيس اللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية بالوفود وأعرب عن بالغ تقديره لفرصة المشاركة في رئاسة الاجتماع حول موضوع الأمن الصحي الذي يعد استراتيجيا وذا أهمية حيوية للغاية بالنسبة للقارة.
8. نكّر بأن الاجتماع يمثل فرصة لمناقشة المقترحات المتعلقة بتسهيلات التمويل للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها وتشغيل الصندوق الأفريقي للأوبئة. وجدد الإعراب عن المشاعر حول أهمية استجابة المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها للقضايا الصحية في أفريقيا، وخاصة الدور المهم الذي

لعبته خلال جائحة كوفيد-19. وستكون هذه الأموال قيد المناقشة مهمة لتوفير الاستجابة المناسبة والتعامل مع أي أزمات صحية قد تحدث. وعلى هذا النحو، كان من المهم جدا تقديم الدعم اللازم للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لتمكينه من الاستجابة للأزمات.

9. واختتم باقتراح ما يلي لتوجيه المداولات:

- 1) ضرورة الحفاظ على الأمن الصحي للقارة.
- 2) توفير التمويل المستدام للأنشطة وإنشاء الهياكل التي تضمن إدارة عقلانية وفعالة من قبل المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض؛
- 3) بحث مقررات أجهزة صنع السياسة بشأن اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، مع مراعاة النظم المالية للاتحاد الأفريقي.

اعتماد مشروع جدول الأعمال

10. تم اعتماد جدول الأعمال على النحو التالي:

- 1) الكلمات الافتتاحية من الرئيسين المشاركين
- 2) التقرير عن الاستدامة المالية للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها وصندوق الأوبئة
- 3) ما يستجد من أعمال
- 4) الكلمات الختامية

أ- صندوق مكافحة الأوبئة التابع للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها

11. قدم المدير العام للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها تقريراً عن الصندوق الأفريقي للأوبئة التابع للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها. بدأ بإبلاغ الاجتماع بأن المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها نجح في إنشاء مجموعة "واتساب" تضم جميع وزراء الصحة ونواب الوزراء والأمناء الدائمين في جميع البلدان الأفريقية من أجل تبادل المعلومات حول المسائل الصحية.

12. أبلغ الاجتماع كذلك بأن 12 بلداً في القارة ممن تأثروا حالياً بحمى الضنك. بالإضافة إلى ذلك، عانت بعض البلدان من الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات في ليبيا والزلازل في المغرب. وفي هذا الصدد، أراد المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها أن يضطلع بدور في هذه البلدان حيث كانت الأموال متاحة ولكن لم يتمكن من التدخل في غياب أداة مثل الصندوق الأفريقي للأوبئة.

13. أفاد بأن رؤساء الدول قاموا باعتماد الصندوق الأفريقي للأوبئة في فبراير 2022 مع التوصية بأن يقدم المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها مقترحات لتشغيل الصندوق إلى اللجنة الفرعية ذات الصلة؛
14. أشار أيضًا إلى أن المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها قام بتعبئة أكثر من 2.2 مليار دولار أمريكي منذ عام 2022 ولكنه لم يتلق سوى 50 مليون دولار أمريكي من هذا المبلغ
15. من خلال تشغيل الصندوق الأفريقي للأوبئة، سيحصل المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها على جميع الأموال التي تتم تعبئتها مباشرة من خلال هذا الصندوق.
16. لإدارة الصندوق، يتمثل الهيكل الأول في لجنة الإدارة التنفيذية التي يرأسها نائب رئيس المفوضية ويساعده المدير العام للمركز وأعضاء آخرون. أما الهيكل الثاني فهو مجلس الأمناء الذي يتشكل من وزراء يمثلون مختلف الأقاليم والشركاء الخارجيين لضمان الشفافية والمساءلة. وسيجتمع كل ثلاثة أشهر لتقييم الأولويات وضمان المواءمة مع اللوائح المالية للاتحاد الأفريقي. أما الهيكل الثالث فيتمثل في أمانة الصندوق التي تتولى إدارة الصندوق بما يتماشى مع سياسة الاستثمار.
17. تبلغ الأموال المتبقية حاليًا من صندوق كوفيد-19، 72 مليون دولار أمريكي وهي موجودة في الحسابات المصرفية للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وسيتم استخدامها في حالات الطوارئ بعد الموافقة على تشغيل الصندوق.

تعليقات وملاحظات الجلسة المشتركة

18. أبدت الجلسة المشتركة التعليقات التالية على العرض:
- 1) دعت المدير العام للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض إلى الرجوع إلى مقررات أجهزة صنع السياسة المذكورة في التقرير والصندوق الأفريقي للأوبئة؛
 - 2) أشارت إلى أن الصندوق الأفريقي للأوبئة سيخضع للإجراءات القانونية الواجبة قبل تشغيله؛
 - 3) ذكرت أن الإحساس العام كان توفير الأموال للمركز ولكنها أعربت عن قلقها بشأن استدامته؛
 - 4) طلبت توضيحًا بشأن مبلغ 10 ملايين دولار أمريكي الممنوح لأفريقيا لمكافحة كوفيد-19 حيث كان الصندوق مدارًا من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي لحين تشغيل المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها؛
 - 5) اقترحت إشراك المتخصصين الأفريقيين في مجال الصحة في هيكل إدارة الصندوق الذي ينبغي أن يتماشى مع النظم المالية للاتحاد الأفريقي والمقرر ذي الصلة؛
 - 6) ذكرت ضرورة أن ينظر الخبراء الفنيون الوطنيون في التوصيات الواردة في التقرير قبل اعتمادها؛

- 7) اقترحت أيضًا تعزيز قدرة المركز وإمكاناته، وأشارت إلى أن الهدف يتمثل في ضمان تنفيذ المركز لولايته؛
- 8) أشارت أيضًا إلى الازدواجية في التقرير وأعربت عن قلقها بشأن فرض ضريبة على استيراد الأدوية باعتباره غير مقبول لأن التقرير يتعارض مع النظام الأساسي للاتحاد الأفريقي.
- 9) أعربت عن استيائها لأن الاقتراح المطروح يتعارض مع النظم المالية للاتحاد الأفريقي والنظام الأساسي للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها.
- 10) أعربت عن مخاوفها بشأن تشكيل مجلس الإدارة المقترح.
- 11) أعربت عن مخاوفها من أن الاقتراح لا يأخذ في الاعتبار الإجراءات القانونية الواجبة داخل الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الإشراف من قبل لجنة الممثلين الدائمين، ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر، ومكتب الرقابة الداخلية.
- 12) ذكرت المركز بأن فرض الضرائب هو من الحقوق السيادية للدول الأعضاء وقد يتعارض مع الالتزامات الدولية للدول الأعضاء؛
- 13) طلبت أيضًا وثيقة واضحة ومنسقة مع أصحاب المصلحة المناسبين في مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
- 14) طلبت توضيحات بشأن المبلغ الذي سيتم تحويله من صندوق مكافحة كوفيد-19 إلى صندوق مكافحة الأوبئة.
- 15) طلبت من المركز إشراك الخبراء الفنيين للجنة وزراء المالية الخمسة عشر في إعداد التقرير.

ردود المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها والمفوضية

19. قدم المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها والمفوضية ردودهم على النحو التالي:
 - 1) ضمت سعادة نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي صوتها إلى الرئيس للتركيز على مقرر القمة وشددت على المسألة الحاسمة المتمثلة في صندوق الأوبئة. وأقرت بأن النظم المالية للاتحاد الأفريقي تتضمن إجراءات قانونية واجبة ولكنها لا تنطبق دائمًا في حالات الطوارئ الصحية التي تحتاج إلى استجابة وتدخل قويين. لذلك، ليس من الجيد أن يكون لدينا صندوق غير مناسب للغرض مثل صندوق كوفيد-19.
 - 2) أوضح المدير العام للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها أن عمل المركز يستند إلى نظامه الأساسي للاستجابة لطوارئ الصحة العامة في القارة؛
 - 3) أبلغ بأن الشركاء الدوليين يرغبون في تمويل المركز ولكن الدعم موجه إلى المجالات الرئيسية التي تهمهم؛
 - 4) أبلغ أيضًا أن المركز يدعم البلدان الأفريقية ذات القدرات المحدودة على إنتاج اللقاحات؛

- 5) أبلغ أن أفريقيا لديها القدرة على إنتاج لقاحات لجميع مواطنيها؛
- 6) أكد أن مبلغ 59 مليون دولار أمريكي هو رصيد صندوق مكافحة كوفيد-19 وأن المؤسسات المالية الأفريقية الخاصة مثل البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير تدعم رؤية المركز؛
- 7) أوضح أن مجموعة من الخبراء عملت على إعداد الوثائق والتقارير؛
- 8) وافق على النظر في الأحكام الخاصة بحالات الطوارئ من النظم المالية للاتحاد الأفريقي

ب - التقرير عن الاستدامة المالية للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها

20. قدم المدير العام للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها عرضاً بشأن الاستدامة المالية للمركز. وأشار من خلال ذلك إلى أن هناك مقرران رئيسيان يتعلقان بالاستقلال المالي للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها للوفاء بولايته. وذكر المدير العام أن المركز يتلقى الدعم من شركات التصنيع المحلية ومن الشركاء الدوليين. ومع ذلك، كان الأمر الذي يثير قلقًا كبيرًا هو الآلية التي يتم من خلالها تنسيق هذا الدعم.
21. قررت شخصيات معروفة، من بينها الدكتور دونالد كابيروكا، إنشاء آلية لجعل المركز مستدامًا من الناحية المالية. وللتوصل إلى هذا القرار، أجرت هذه الشخصيات البارزة تحليلًا متعمقًا لميزانية المركز ونفقاته. لقد أخذوا في الاعتبار جميع العمليات الإدارية، بما في ذلك مراجعة القواعد التي تحكم عمليات المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها. كما أخذوا في الاعتبار نظام المشتريات والقدرة الفنية للمركز ومقارنتها مع مؤسسات مماثلة. استغرقت العملية ما يقرب من عام حتى تم تقديم التقرير المكون من 41 صفحة للنظر فيه.
22. اتجه أيضًا إلى تبرير أهمية إنشاء الآلية من خلال إبلاغ الاجتماع بأن المركز حاليًا يخسر مبالغ كبيرة بعد الاستعانة بالشركاء من أجل الوفاء بولايته. وعلى هذا النحو، فإن إنشاء الآلية من شأنه أن يساعد في تنسيق كل التمويل الذي تتلقاه أفريقيا والاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات البلدان.

تعليقات الجلسة المشتركة

23. أبدأت الجلسة المشتركة التعليقات والملاحظات على النحو التالي:

- 1) أعربت عن القلق بشأن إدراج غير الأفريقيين الذين تمت الإشارة إليهم في التقرير.
- 2) تمت الإشارة إلى أن الوثيقة لم تكن واضحة بشأن التمويل الذاتي وأن المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لم يستكمل العمل على التقرير من أجل بحثه. ولذلك، طلب الاجتماع من المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها مراجعة الوثيقة وتقديمها لاحقًا بشكل أكثر وضوحًا.

- (3) لاحظ أن الوثيقة لم تكن متوافقة مع قواعد الاتحاد الأفريقي لأنها تتعارض مع مقرر المؤتمر رقم 835، الفقرة 2، الذي نص على أن التقرير يجب أن يتماشى مع النظام الأساسي.
- (4) ذكرت المركز بضمان امتثاله لقواعد الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بأي مسألة مقترحة في الوثيقة.
- (5) لوحظ أن الوثيقة كانت عبارة عن إعادة ترتيب للمحتوى الذي سبق تقديمه إلى الجلسة المشتركة.
- (6) اقترح تفعيل الصندوق؛
- (7) خلصت إلى أنه ينبغي بحث الوثيقة بعد عملية التصحيح مع أصحاب المصلحة المعنيين في المفوضية.
- ردود المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها**
24. رد مركز السيطرة على الأمراض في أفريقيا على النحو التالي:

- (1) تمت الإشارة إلى أن غير الأفريقيين المذكورين في التقرير هم أعضاء لا يحق لهم التصويت
- (2) أشار إلى أن أفريقيا كانت تتولى المهمة، بحكم أن رؤساء دولها وحكوماتها هم صناع القرار المعنيون في المركز.
- (3) تمت الموافقة على الاقتراح الخاص بالتركيز على استكمال **IFES** وتنفيذها، ولكن بعد بضعة أسابيع، سيتم استئناف المناقشة حول المرفق.
- (4) أكد أن المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها يولي اهتماماً بالمفوضية أكثر من أي جهاز آخر في الاتحاد.

الاستنتاجات

25. خلص الاجتماع إلى ما يلي:
- (1) أثنى على المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها للجهود المبذولة لضمان تشغيل صندوق مكافحة الأوبئة والاستدامة المالية للمركز؛
- (2) أحاط علماً بتعليقات الدول الأعضاء؛
- (3) أحاط علماً بالتوصيات التي قدمها وأوعز بأن يقوم خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر ومكتب المستشار القانوني بدراسة التقريرين، بما يتماشى مع النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي والنظام الأساسي للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها؛
- (4) طلب من المفوضية تقديم بيان تفصيلي عن الأموال المتوفرة في صندوق مكافحة كوفيد-19 وتفاصيل نفقات الصندوق والمبلغ الدقيق الذي سيتم تحويله.

ما يستجد من أعمال والاختتام

26. في كلمته الختامية، أشاد الرئيس المشارك سعادة السفير. العروشي بمشاركة المدير العام للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها وموظفيه في تعزيز الأمن الصحي في أفريقيا، مذكراً بأن عملهم يعد جزء

من سياق متعدد الأطراف يتطلب الامتثال لمعايير وإجراءات الاتحاد الأفريقي، ووفقاً لإجراءات الحوكمة الإدارية والتنظيمية والمالية الواجبة.

27. لم تتم إثارة أي مسألة تحت بند ما يستجد من أعمال، اختتم الاجتماع في الساعة 17:00.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UMOJA WA AFRIKA



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
UNIÓN AFRICANA

Addis-Ababa (ETHIOPIA) P. O. Box 3243 Telephone 5517 700 Fax: 551 78 44 Website:
www.africa-union.org

الجلسة المشتركة للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالتنسيق والإشراف العام على
الميزانية والشؤون المالية والإدارية، واللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية والخبراء الفنيين للجنة
وزراء المالية الخمسة عشر

اجتماع افتراضي

14 نوفمبر 2023

أ- المقدمة

1. انعقدت الجلسة المشتركة للجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية، واللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية التابعتين للجنة الممثلين الدائمين والخبراء الفنيين للجنة وزراء المالية الخمسة عشر في اجتماع افتراضي في 14 نوفمبر 2023 لمواصلة بحث آخر المستجدات بشأن عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات
2. شارك في رئاسة الاجتماع سعادة الدكتور محمد عمر جاد، سفير جمهورية مصر العربية في إثيوبيا وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية وسعادة السفير محمد العروشي، سفير المملكة المغربية في إثيوبيا وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي والنائب الثالث لرئيس اللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية التابعة للجنة الممثلين الدائمين.

ب- الحضور

3. شارك في الاجتماع الدول الأعضاء والخبراء الفنيون للجنة وزراء المالية الخمسة عشر على النحو التالي:

الدول الأعضاء.

1 بوتسوانا	(13) ليبيا
2 الكونغو	(14) مدغشقر
3 كوت ديفوار	(15) ملاوي
4 جمهورية الكونغو الديمقراطية	(16) موريشيوس
5 جيبوتي	(17) المغرب
6 مصر	(18) ناميبيا
7 إريتريا	(19) نيجيريا
8 أثيوبيا	(20) موزمبيق
9 غانا	(21) السنغال
10 كينيا	(22) سيشيل
11 ليسوتو	(23) الصومال
12 ليبيريا	(24) جنوب أفريقيا

28) أوغندا	25) تنزانيا
29) زامبيا	26) توجو
30) زيمبابوي	27) تونس

خبراء لجنة وزراء المالية لخمسة عشر

5) غانا	1) الجزائر
6) المغرب	2) الكاميرون
7) جنوب أفريقيا	3) مصر
	4) إثيوبيا

ج- جدول الأعمال

4. تم اعتماد جدول الأعمال التالي:

- 1) الكلمات الافتتاحية من قبل الرئيسين المشاركين
- 2) معلومات مستكملة عن عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات
- 3) ما يستجد من أعمال
- 4) الاستنتاجات

د- الكلمات الافتتاحية

5. رحب سعادة الدكتور محمد عمر جاد، رئيس اللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية التابعة للجنة الممثلين الدائمين، في كلمته الافتتاحية، بالمشاركين وأثنى على قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي للمتابعة والوثائق الإضافية المقدمة، لا تزال الدول الأعضاء تنتظر بعض المعلومات المطلوبة من الدول الأعضاء وفقاً للاستنتاجات المتفق عليها للاجتماع السابق الذي عقد قبل شهر في 13 أكتوبر 2023، طلبت الدول الأعضاء ما يلي على وجه التحديد:

أ) تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتقديم مصفوفة مستكملة بشأن المناصب الشاغرة في جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي.

ب) التوضيح بشأن الجوانب القانونية، وتأثيرات عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات على مفوضية الاتحاد الأفريقي، وخاصة ما يتعلق بتكاليف والتزامات الفصل، ومواءمتها مع نظم ولوائح العاملين المنقحة، ومطالبة مكتب المستشار القانوني بإعداد رأي قانوني شامل في هذا الصدد، وتداعياته.

- ج) تقديم المزيد من التفاصيل حول "المعايرة" (المعايير، الجنسيات، نوع العقود، النظاميون/الموظفون بعقود قصيرة الأجل/ موظفي المشاريع والتقاطعات بين فئة الفنيين / فئة الخدمات العامة).
6. أضاف أنه بينما نؤكد من جديد دعم الدول الأعضاء لاستكمال عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات على وجه السرعة، فإننا بحاجة إلى تذكير مفوضية الاتحاد الأفريقي بأننا نعتمد بنفس القدر على مفوضية الاتحاد الأفريقي في الاستفادة من جميع المعلومات ذات الصلة للتمكين من اتخاذ قرارات مستنيرة.
7. وأشار أيضاً إلى ملاحظات الاجتماع السابق التي شددت على العناصر التالية:
- أ) ضرورة أن تكون الجدارة هي الأساس لتعيين الموظفين.
- ب) لا ينبغي استخدام مسألة نقص التمثيل كذريعة لتعيين موظفين غير مؤهلين أو غير مناسبين.
- ج) التأكيد على ضرورة احترام نظام الحصص.
- د) تعد الذاكرة المؤسسية مهمة، لكن أداء الموظفين حتى الآن لا يضمن أنهم سيضطلعون بهذا الدور.
8. علاوة على ذلك، أشار إلى وجود تناقضات كبيرة بين الوثائق التي قدمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي (تقرير 19 أكتوبر وخطة تقليل العاملين)، وخاصة فيما يتعلق بتكاليف إنهاء الخدمة لكل سيناريو.
9. أحاط علماً بالوثيقة المقدمة بشأن تمويل تنفيذ عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات؛ مع ذلك، فإن هذا سيحتاج إلى مزيد من البحث بعد استلام الوثائق والاتفاق على السيناريو.
10. أخيراً، أشار إلى أن الدول الأعضاء لم تتلق بعد التقرير عن الاستدامة المالية الهيكلية للاتحاد الأفريقي وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي 1217 (الفقرة 27).
11. من جانبه، دعا الرئيس المشارك السفير محمد العروشي، النائب الثالث لرئيس اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للإصلاحات الهيكلية، جميع أصحاب المصلحة إلى العمل معاً لضمان التنفيذ السلس لعملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات.
12. مع التأكيد على أهمية عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات في تطوير إدارة الموارد البشرية داخل الاتحاد الأفريقي، أصر الرئيس المشارك، السفير العروشي، على أن الجدارة لا ينبغي أن تكون المعيار الوحيد، وأنه من المهم ضمان التمثيل العادل للدول الأعضاء في مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
13. علاوة على ذلك، أكد على أهمية وجود تعريف واضح ومتناغم للاحتياجات التمويلية لعملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات ودعا مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تقديم الأرقام الدقيقة المرتبطة بمختلف

سيناريوهات فصل الموظفين. وبعد ذلك، أعاد التأكيد على أهمية ضمان التنفيذ الصارم لمدونة قواعد السلوك للموظفين.

14. شكرت نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الدكتورة مونيكا نسانزاباجانوا، الجلسة المشتركة وأعربت عن استعداد المفوضية لدعم عمل الجلسة المشتركة من خلال توفير جميع المعلومات المطلوبة. وحث الاجتماع على تقدير الجهود الهائلة التي بذلتها المفوضية في عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات حتى الآن. وطلبت أيضًا إتاحة الفرصة للعمل بشكل وثيق مع مجموعة العمل للنظر في السيناريوهات التي قدمتها مديرية إدارة الموارد البشرية.

هـ. بحث آخر المستجدات بشأن مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات

15. قدمت مديرة إدارة الموارد البشرية تقريرًا عن تنفيذ الخطة الانتقالية، بما في ذلك سيناريوهات خطة إنهاء الخدمة المقترحة في إطار مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات وإمكانيات التمويل على النحو التالي:

- 1) أشارت إلى أن العرض كان تكررًا لعرض تم تقديمه في 13 أكتوبر 2023؛
- 2) أبلغت الاجتماع بأنه تم إجراء مزيد من التحليل للسيناريوهات.
- 3) أشارت إلى أن المعايير تأخذ في الاعتبار التكلفة، والاستدامة المالية، والبعد الإنساني، واستمرارية الأعمال؛
- 4) اقترحت مديرة إدارة الموارد البشرية السيناريوهات الأربعة التالية والآثار المترتبة على تكاليف كل منها: (يرجى مواءمة الأرقام، ذكرت مديرة الموارد البشرية أن التكلفة الواردة في وثيقة خطة إنهاء الخدمة كانت دقيقة)
- أ) السيناريو 1 - النهج القائم على الجدارة البحتة: تعيين 562 موظفًا في أدوار رئيسية وإنهاء خدمة 243 موظفًا - 19.46 مليون دولار أمريكي
- ب) السيناريو 2 - منح الأولوية للخدمات العامة - تعيين 672 موظفًا، وإنهاء خدمة 133 موظفًا - 25.1 مليون دولار أمريكي
- ج) السيناريو 2أ - سقف الفجوة 60% - استيعاب 604 موظفًا وإنهاء خدمة 201 موظفًا - 28 مليون دولار أمريكي
- د) السيناريو 2ب - سقف الفجوة 50% - استيعاب 599 موظفًا وإنهاء خدمة 206 موظفين - 29.7 مليون دولار أمريكي.
- 5) اقترحت أيضًا الاعتبارات الاستراتيجية والتشغيلية التالية:
أ) ضمان استمرارية الأعمال، وتنفيذ الخطة الانتقالية، وإسناد أدوار مؤقتة، وتنفيذ عمليات إنهاء خدمة الموظفين بشكل متدرج على مدار فترة عامين.

ب) عدم الصرف المزدوج: الموظفون الذين وجدوا فرصا جديدة داخل الاتحاد الأفريقي قبل انتهاء خدمتهم المتوقعة لن يحصلوا على تكاليف إنهاء الخدمة المرتبطة بها؛
ج) شرط إعادة التطبيق: لن يُسمح للموظفين الذين انتهت خدمتهم بموجب خطة إنهاء الخدمة بالترشح لوظيفة جديدة في غضون عامين.

16. فيما يتعلق باستخدام أرصدة الصندوق الاحتياطي لتمويل مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، تم اقتراح ما يلي:

- 1) تخصيص مبلغ 13.9 مليون دولار أمريكي لعام 2022 بموجب مقرر.
 - 2) التنفيذ المرحلي لمراجعة المهارات وتقييم الكفاءات على مدار خمس سنوات، وتخصيص نسبة مئوية من الصندوق الاحتياطي سنويًا اعتبارًا من عام 2024، وتخصيص 7 ملايين دولار أمريكي لعام 2024.
 - 3) زيادة الفرصة المتاحة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لإعادة تخصيص الميزانيات من 5% إلى 15%؛
 - 4) أشارت إلى الحاجة إلى تعزيز المساهمات لتغطية التكاليف التشغيلية والآثار المترتبة على مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات.
17. ذكّر المدير العام لمفوضية الاتحاد الأفريقي الاجتماع بأن بقاء الاتحاد يعتمد بشكل كبير على دعم وتضامن الدول الأعضاء.

و. تعليقات وملاحظات الجلسة المشتركة

18. قدمت الجلسة المشتركة الملاحظات والملاحظات التالية:

- 1) شكرت سعادة نائبة الرئيس على توضيحاتها واستعدادها لتقديم المعلومات المطلوبة.
- 2) أكدت على أن مجموعة العمل سوف تعمل بشكل وثيق مع المفوضية فور إتاحة المعلومات.
- 3) جددت التأكيد على أهمية تقديم المعلومات الكاملة عن هذه المسألة؛
- 4) أثنت على العرض المفصل الذي قدمته مديرة إدارة الموارد البشرية؛
- 5) طلبت معلومات أكثر شمولية وتقديرًا سرديًا لدعم قرارات الدول الأعضاء،
- 6) شددت على أهمية الوصف الدقيق والعاقل للسيناريوهات البديلة لاتخاذ قرارات مستنيرة، واسترعت انتباه اللجنة إلى أوجه التباين في مختلف سيناريوهات الخطة الانتقالية المقدمه؛
- 7) اقترحت إلى المفوضية بمراجعة نص السيناريوهين الأول والثاني ليصبحا نهج تقييم الأداء ونهج المعايرة على التوالي؛

- 8) أكدت على ضرورة الحفاظ على الوصف الصحيح للسيناريوهات ليعكس الغرض الرئيسي من عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات للإبقاء على الموظفين المناسبين وفقاً للنتائج القائمة على الجدارة لتقرير الاستشاري؛
- 9) طلبت توضيحاً بشأن تكاليف إنهاء خدمة الموظفين الذين يعتبر أنهم "غير مؤهلين" لمزيد من التحليل واتخاذ القرار؛
- 10) ذكّرت بأن الهدف من مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات هو الإبقاء على الموظفين المؤهلين وأوعزت بإعطاء الأولوية للموظفين المؤهلين من النظاميين وذوي العقود القصيرة الأجل على حد سواء؛
- 11) طلبت أن يكون التقرير السردى مصحوباً بمصفوفة من المعلومات الهامة؛
- 12) طلبت توضيحات بشأن المصطلحات مثل المناصب غير الأساسية وغير الحيوية، وأوعزت باستخدام المصطلحات بشكل متسق؛
- 13) تساءلت عن سبب تجديد عقود الموظفين التي انتهت صلاحيتها خلال عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات؛
- 14) التمسست الرأي القانوني بشأن الآثار المترتبة على كل سيناريو من سيناريوهات الخطة الانتقالية بالإضافة إلى تحديد التكلفة الإجمالية، تمشياً مع نظم ولوائح العاملين المنقحة.
- 15) طلبت إيضاحات بشأن حالة تعبئة مبلغ 3.6 مليون دولار أمريكي من الشركاء لتمويل جزء من نفقات إنهاء الخدمة بموجب قرار لوساكا 1168 الصادر في يوليو 2022 الذي اقترحته مفوضية الاتحاد الأفريقي.
- 16) أحاطت بطلب زيادة الحد الأدنى الذي حدده الرئيس لإعادة تخصيص الميزانية من 5% إلى 15%، وأوصت بضرورة إدارته بصرامة وتطبيقه فقط على عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات دون غيرها؛
- 17) تساءلت عن سبب استمرار المفوضية في تجديد عقود الموظفين الذين اعتبرتهم عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات بأنهم غير مؤهلين.
- 18) أرادت معرفة العلاقة بين صندوق المعاشات التقاعدية وتكاليف إنهاء الخدمة؛
- 19) ذكّرت بالمبادئ التوجيهية الثلاثة لمراجعة المهارات وتقييم الكفاءات التي انبثقت عن مقررات أجهزة صنع السياسة والتي تعتمد على الجدارة، والتمثيل العادل، والتضامن، وأوعزت إلى المفوضية بتطبيق هذه المبادئ في جميع السيناريوهات؛
- 20) أعربت عن قلقها بشأن المدة التي استغرقتها عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، حيث أنها تسببت في حالة من عدم اليقين والإحباط بين الموظفين؛
- 21) طلبت تقديم حسابات تكلفة الموظفين الذين يعتبرون "مؤهلين" و"غير مؤهلين" بشكل منفصل في التقرير؛

22) أيدت السيناريو 1 ولاحظت أنه ينطوي على أقل تكلفة مقارنة ببقية السيناريوهات.

ز. ردود المفوضية

19. رداً على تعليقات وملاحظات أعضاء الجلسة المشتركة، فإن الأمانة:

- 1) أعربت عن تقديرها لدعم الدول الأعضاء للمقترحات المقدمة، وأحاطت علماً بالتعليقات والملاحظات.
- 2) طمأنت الاجتماع بأن مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات كانت مبنية على الجدارة وكان الهدف منها الاحتفاظ بالموظفين الذين سيساهمون في كفاءة التنفيذ وفعالية التأثير، وبالتالي لم يكن التمييز بين الموظفين من ذوي العقود القصيرة الأجل والموظفين النظاميين مقبولاً؛
- 3) أبلغت بأن القرار قد اتخذ من قبل أجهزة السياسة لتقييم كل من الموظفين النظاميين ومن ذوي العقود القصيرة المدة في إطار عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات؛
- 4) أبلغت كذلك بأن الشركاء الدوليين غير مهتمين بتمويل تكلفة إنهاء الخدمة؛
- 5) أوضحت أن الموظفين بعقود قصيرة الأجل كانوا أكثر عدداً من الموظفين النظاميين وأن معظمهم عملوا لأكثر من 10-20 سنة، لأن عقودهم تم تجديدها مراراً وتكراراً بما يتجاوز المدة المنصوص عليها في نظم ولوائح العاملين لأغراض استمرارية العمل.
- 6) أوضحت كذلك أن صندوق المعاشات التقاعدية مخصص للموظفين ولا يمكن استخدامه لأغراض أخرى، مثل تكلفة إنهاء الخدمة في إطار مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات؛
- 7) أوعزت إلى الدول الأعضاء بتصحيح الانطباع بأن مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات يمكن تنفيذها دون آثار من حيث التكلفة. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن من الممكن توقع التكاليف المتعلقة بشكاوى الموظفين بعد تنفيذ مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات.
- 8) أبلغ المدير العام الجلسة المشتركة بالطابع الشمولي لعملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات حيث أنها شملت جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.
- 9) أحاطت علماً بطلب تقديم بيانات شاملة وسرد يمكن أن يسهل قرارات الدول الأعضاء.
- 10) أبلغت الجلسة المشتركة أنه يمكن تنفيذ مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات على مدى ثلاث سنوات وبرمجتها من خلال الميزانية المتعددة السنوات بدءاً من عام 2025.
- 11) من أجل تحقيق العدالة والتماسك، اقترح التمييز بين التقييم الخاص بموظفي الخدمة العامة وتقييم موظفي الفئة المهنية (م1 وما فوقها)؛
- 12) ذكرت أنه بعد النظر في سيناريوهات مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات المختلفة، والاستدامة المالية للعملية، والجدوى والبعد الإنساني، يُقترح تنفيذ مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات على مر السنين بدلاً من تنفيذها على مرة واحدة.

ح. الاستنتاج

20. خلصت الجلسة المشتركة إلى ما يلي:

- 1) أحاطت علما بالعروض التي قدمتها المفوضية وتعليقات وملاحظات الدول الأعضاء فضلا عن ردود المفوضية.
- 2) طلبت من المفوضية تقديم الوثائق والمعلومات المطلوبة وعلى وجه الخصوص:
 - أ) مصفوفة التوظيف المستكملة للمناصب الشاغرة في جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي؛
 - ب) رأي قانوني شامل حول تأثيرات عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات وخاصة التكاليف والالتزامات الخاصة بإنهاء الخذة على مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومواءمتها مع نظم ولوائح العاملين في الاتحاد الأفريقي المنقحة، على أن يتم إيلاء الاعتبار الواجب لنتائج عملية المراجعة العالقة لمجلس مراجعي الحسابات الخارجيين وتأثيرها على استكمال عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات.
 - ج) المزيد من التفاصيل حول "المعايرة" (المعايير، الجنسيات، فئات الموظفين (النظاميين/ ذوي العقود القصيرة الأجل/ موظفي المشاريع والتقاطعات مع الفئة المهنية/فئة الخدمات العامة).
 - د) التمييز الواضح بين التكاليف المتعلقة بإنهاء خدمة إجمالي الموظفين الذين يعتبرون أنهم "غير مؤهلين".
 - هـ) تقديم معلومات كاملة عن عملية تجديد العقود لجميع الموظفين غير النظاميين وتبعاتها على عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات وآثارها القانونية، مع إشارات محددة إلى تواريخ بدء العقود، وانقضائها، وانتهاك أحكام نظم ولوائح العاملين فيما يتعلق بعدد المرات التي يمكن فيها تجديد العقود.
- 3) طلبت من المفوضية معالجة مسألة التمثيل الناقص وتنفيذ مدونة قواعد السلوك الخاصة بالموظفين.
- 4) ينبغي تقديم كل هذه المعلومات الإضافية بحلول 24 نوفمبر لتمكين الجلسة المشتركة من مواصلة النظر في الأمر على مستوى مجموعة العمل، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى جلسة عادية للجلسة المشتركة.

ط- الكلمات الختامية

21. قام الرئيسان المشاركان بما يلي:

- 1) شكرا المفوضية، ولا سيما سعادة نائبة رئيس المفوضية والمدير العام ومديرة إدارة الموارد البشرية؛
- 2) تعهدا بإحالة الاستنتاجات كتابيا إلى المفوضية
- 3) طلبا من الوفود التي لديها طلبات محددة أن ترسلها كتابيا إلى الرئيسين المشاركين قبل اختتام الأعمال.
- 4) دعيا اللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية إلى اختتام أعمال الجلسة المشتركة قبل 8 ديسمبر 2023.

22. رُفعت الجلسة في الساعة 14:11.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UMOJA WA AFRIKA



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
UNIÓN AFRICANA

Addis-Ababa (ETHIOPIA) P. O. Box 3243 Telephone 5517 700 Fax: 551 78 44 Website:
www.africa-union.org

الجلسة المشتركة للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للتنسيق والإشراف العام على الميزانية
والشؤون المالية والإدارية واللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية والخبراء الفنيين للجنة وزراء
المالية الخمسة عشر

24 و 30 نوفمبر 2023

جلسة افتراضية
التقرير

ألف. مقدمة

1. عقدت الجلسة المشتركة للجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية واللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية والخبراء الفنيين للجنة وزراء المالية الخمسة عشر اجتماعاً افتراضياً في 24 و30 نوفمبر 2023.
2. ترأس الاجتماع بشكل مشترك سعادة. الدكتور محمد عمر جاد، سفير جمهورية مصر العربية في إثيوبيا، وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي، ورئيس اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية، وسعادة السفيرة أما توام أمواه سفيرة جمهورية غانا في إثيوبيا، وممثلتها الدائمة لدى الاتحاد الأفريقي ورئيسة اللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية.

باء. الحضور

3. حضر الاجتماع الدول الأعضاء الواردة أدناه وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر:

الدول الأعضاء

السنغال	جامبيا	الجزائر
سيشل	غانا	أنجولا
سيراليون	كينيا	بوتسوانا
الصومال	ليسوتو	بوروندي
جنوب أفريقيا	ليبيريا	الكاميرون
تنزانيا	ليبيا	جزر القمر
توجو	ملاي	كوت ديفوار
تونس	موريشيوس	جمهورية الكونغو الديمقراطية
أوغندا	المغرب	جيبوتي
زامبيا	ناميبيا	مصر
زيمبابوي	نيجيريا	إرتريا
	رواندا	إثيوبيا

خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر

الكاميرون

تشاد

إثيوبيا

كينيا

الجزائر

مصر

المغرب

جنوب أفريقيا

ناميبيا

غانا

جيم. بحث جدول الأعمال

4. تم اعتماد مشروع جدول الأعمال على النحو التالي:

(1) الكلمات الافتتاحية من قبل الرئيسين المشاركين

(2) التقرير عن الإصلاحات المؤسسية للاتحاد الأفريقي

(3) مواصلة بحث التقرير عن مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات/ الخطة الانتقالية

(4) مواصلة بحث التقرير عن الاستدامة المالية للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها / صندوق مكافحة الأوبئة.

(5) اعتماد تقارير اجتماعات الجلسة المشتركة في 13 أكتوبر، 31 أكتوبر، و14 نوفمبر.

(6) ما يستجد من أعمال

(7) الاستنتاج

دال. الكلمات الافتتاحية

5. رحب سعادة السفير الدكتور محمد عمر جاد، في كلمته الافتتاحية، بجميع المشاركين في الاجتماع.

وبينما أقر باستلام التقرير المرحلي عن الإصلاحات المؤسسية، أعرب الرئيس عن قلقه بشأن الحجم

الكبير للتقرير. وأشار إلى مقرر المجلس التنفيذي الذي تم بموجبه توجيه المفوضية لاستخدام الأموال

المخصصة للخطة الانتقالية ومشروع الإصلاح المؤسسي بحلول يوليو 2023. أعرب الرئيس كذلك

عن مخاوفه بشأن طلب تمديد إضافي لولاية وحدة الإصلاحات، وخدمات الشركة الاستشارية، وإعادة

تخصيص الأموال من الصندوق الائتماني للإيولا إلى وحدة الإصلاح من أجل دفع المرتبات.

6. في كلمتها، أقرت سعادة السيدة أما أ. تووم-أمواه بالدور الحاسم للإصلاحات المؤسسية للاتحاد الأفريقي لتحقيق التطلعات السبعة لأجندة 2063، على الرغم من التعاون المحدود من بعض الأجهزة والوكالات الفنية المتخصصة. وأعربت كذلك عن أسفها لغياب الوضوح بشأن النهاية المرتقبة لعملية الإصلاح وما يترتب على ذلك من آثار مالية. وفي هذا الصدد، أبرزت الحاجة إلى المعالجة الاستراتيجية للآثار المالية لعملية الإصلاح.

هاء . ردود وحدة الإصلاحات

7. من جانبه رد البروفيسور بيير موكوكو مبونجو رئيس وحدة الإصلاحات المؤسسية على الملاحظات والمخاوف التي أثارها الرئيسان المشاركان على النحو التالي:
- 1) أبلغ الجلسة المشتركة بأن مسألة تمديد ولاية وحدة الإصلاحات غير مطروحة للمناقشة. ومع ذلك، اعتبر التمديد ضروريًا لخدمات شركة ديلويت بسبب التأخر في تقديم الوثائق المطلوبة نظرا عدم استجابة المؤسسات قيد المراجعة في تقديم المعلومات اللازمة.
 - 2) أوضح أن التقرير غطى 42 مؤسسة، ولم تنته الشركة الاستشارية بعد من وضع المكاتب الفنية المتخصصة ومكاتب الاتصال المتبقية وعددها 24. ولذلك، احتاجت الشركة الاستشارية إلى تعبئة الأموال من أجل استكمال العمل العالق.
 - 3) أوضح كذلك أنه من بين المؤسسات الـ 24 التي سيتم مراجعتها، كان من المقرر أن تركز 12 مؤسسة على الولايات والهيكل، في حين كانت 8 منها مخصصة للولايات، واثنان للهيكل فقط.
 - 4) أبلغ بأن الشركة قدمت التحليل في جداول لتسهيل عمل أعضاء الجلسة المشتركة.
 - 5) أبلغ الاجتماع أيضًا أنه، باستثناء الوكالات الفنية المتخصصة، لم تتمكن المفوضية من التأثير على البرلمان الأفريقي والمحكمة للاستجابة لاحتياجات الإصلاحات.
 - 6) ذكّر بأن المجلس التنفيذي وجه وحدة الإصلاحات باستكمال عملية الإصلاحات بحلول فبراير 2024. وبناء على ذلك، كان هناك طلب لاستخدام الأموال من الصندوق الائتماني للإيولا لدفع المستحقات المعقدة للشركة.

واو . تعليقات وملاحظات الجلسة المشتركة

8. قدمت الجلسة المشتركة تعليقات وأبدت ملاحظات بشأن التقرير على النحو التالي:

- 1) أعربت عن قلقها بشأن حجم الوثيقة المكونة من 1000 صفحة تمت مشاركتها مع الدول الأعضاء وطلبت نسخة مختصرة.
- 2) لاحظت أيضا أن المفوضية لم تستلم بعد التقرير المقدم من الشركة الاستشارية.
- 3) تم التشديد على ضرورة معالجة الإصلاح بطريقة شاملة وليس بطريقة مجزأة.
- 4) تم طلب توضيح بشأن الاستدامة المالية لعملية الإصلاحات وتم تذكير المفوضية بأنه من المتوقع أن يقدم خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر المشورة بشأن التقرير قبل بحث الجلسة المشتركة.
- 5) تم اقتراح إتاحة تقرير موجز وشامل قبل شهر فبراير، وطلبت من وحدة الإصلاح نقل عمل الخبراء الاستشاريين إلى فريق العمل، وفقاً لاستنتاجات خلوة كيجالي؛
- 6) تم التساؤل عما إذا كانت 10 أيام كافية لتحليل المؤسسات الـ 24 المتبقية، رغم أن العمل على 42 مؤسسة استغرق سنة.
- 7) تم اقتراح أن يتم بحث التقرير النهائي من قبل الجلسة المشتركة للجنة الفرعية المعنية بالإصلاحات الهيكلية واللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية قبل أن تبدأ لجنة الممثلين الدائمين في بحث التقارير المقدمة لقمة فبراير 2024. وذلك لتجنب إلقاء اللوم على لجنة الممثلين الدائمين لعدم إدراجها على جدول أعمال قمة فبراير 2024.
- 8) تم رفض إلقاء اللوم على لجنة الممثلين الدائمين بشأن التأخير المستمر في تقديم التقارير النهائية للإصلاح، والتساؤل عن سبب حرص المفوضية هذه المرة على استكمال العمل، على الرغم من كل التحديات التي أبرزتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمضمون والوقت المحددين.
- 9) تم التشديد على أنه لن يكون هناك تمديد آخر لعقود كل من الشركة الاستشارية ووحدة الإصلاحات إذا استمرت العملية إلى ما بعد فبراير 2024.
- 10) أوصت بتشكيل فريق عمل لتولي عمل وحدة الإصلاحات بعد فبراير 2024.
- 11) تساءلت عن سبب عدم إعداد التقرير الخاص بالإصلاحات المؤسسية في الوقت المحدد لبحثه في قمة التنسيق النصف السنوية لعام 2023 واجتماع المتابعة في أكتوبر.
- 12) لوحظ وجود تناقضات بين التقرير المقدم في اجتماع المجلس التنفيذي في كيجالي وتقرير الخبير الاستشاري.

13) نذرت كذلك وحدة الإصلاحات بأن جميع الموارد التي تم تعبئتها مملوكة للاتحاد وطلبت توضيحاً بشأن ما إذا كان الإجراء الذي اتخذته المفوضية لتحويل صندوق مكافحة الإيغولا إلى الإصلاحات المؤسسية للاتحاد الأفريقي يقع ضمن ما تسمح به النظم المالية للاتحاد الأفريقي.

14) طلبت من المفوضية تعميم مذكرة التفاهم الموقعة في نيويورك لتحويل صندوق الإيغولا إلى صندوق الإصلاحات المؤسسية.

15) طلبت معلومات عن المبلغ المحدد المطلوب لاستكمال مهمة الإصلاح.

16) تم الإعراب عن مخاوف من تأخر عملية الإصلاحات بشكل كبير وتحمل تكاليف غير ضرورية.

17) تمت الإشارة إلى أن تقرير الخبير الاستشاري كان يتعلق بالعملية أكثر من المضمون وطلبت من المفوضية تقديم تقرير تقييمي يتضمن التعليقات والتوصيات المحددة.

18) تم اقتراح ترتيب زمني للأحداث بين 24 نوفمبر و15 يناير على النحو التالي:

أ) المرحلة الأولى - تقدم وحدة الإصلاحات تقريرها الخاص.

ب) المرحلة 2 - استكمال تقرير الشركة.

ج) المرحلة الثالثة - فحص التقرير الموحد للمفوضية بعد استكمال الهياكل الـ 24 الإضافية.

د) المرحلة 4 - عقد جلسة مشتركة في وقت ما في أوائل شهر يناير.

هـ) المرحلة الخامسة - الحصول على التقرير النهائي.

19) طلبت كذلك تفصيلاً لعملية إنفاق مبلغ 1.3 مليون دولار أمريكي، والذي تمت الموافقة عليه في فبراير 2023.

20) تم طلب التوضيح في الصفحة 29 من التقرير فيما يتعلق بدمج المكاتب التي تتعامل مع الهجرة.

زاي. ردود المفوضية

9. بعد ملاحظات وتعليقات الجلسة المشتركة، رد رئيس وحدة الإصلاحات على النحو التالي:

1) أقر بالتعليقات والملاحظات، مؤكداً أنه كان يرد على التعليقات عقب الكلمات الافتتاحية التي أدلى بها الرئيس المشارك.

2) أعرب عن انشغاله بشأن عدم السماح له بتقديم عرض وفقاً لجدول الأعمال.

3) ذكر الجلسة المشتركة بأن التقرير تم تعميمه بداية في 6 أكتوبر 2023، وأعيد تعميمه في 15 أكتوبر، وللمرة الثالثة في 22 نوفمبر 2023.

- (4) طمأن الاجتماع بأنه سيتم استكمال التقرير وتقييم المؤسسات المتبقية قبل فبراير 2024.
- (5) أوضح أنه تم توقيع العقد مع الشركة في أبريل، وأن التأخير في استكمال العمل يعزى إلى تأخر استلام قائمة وكالات الاتحاد الأفريقي من مفوضية الاتحاد الأفريقي
- (6) أبلغ الاجتماع بأن التقرير الذي يغطي 42 جهازًا ومكتبًا أصبح جاهزًا في 31 يوليو 2023.
- (7) تم التأكيد على أن المؤسسات الـ 24 المتبقية، والتي تشمل الوكالات الفنية الخاصة ومكاتب الاتصال، سيتم استكمالها في غضون عشرة أيام ولن تؤثر على المؤسسات التي تم تقييمها بالفعل.
- (8) أوضح أن استكمال المكاتب الـ 24 المتبقية لن يؤثر بشكل كبير على التقرير العام، حيث تم استكمال أكثر من 85% من العمل.
- (9) أفاد بأن مذكرة التفاهم المرسلة إلى الدول الأعضاء حددت الإجراءات القانونية التي تؤدي إلى تحويل صندوق الإيبولا إلى صندوق للإصلاحات المؤسسية.
- (10) قام بعرض السيناريوهات الثلاثة لخفض التكاليف الواردة في تقرير ديلويت: (أ) الإبقاء على أجهزة الاتحاد الأفريقي وهيكله المكتبية الحالية؛ (ب) مركزية الموارد البشرية والمالية والوظائف الإدارية الأخرى؛ (ج) دمج بعض مؤسسات الاتحاد الأفريقي.
- (11) تم تقديم اقتراح للجلسة المشتركة، نظرًا لاكتمال ما يقرب من 90% من العمل، يجب أن يتعاون فريق العمل مع الشركة الاستشارية ووحدة الإصلاحات.
- (12) جدد التأكيد على الترتيب المؤسسي لعملية الإصلاحات وشدد على ضرورة الالتزام بالإطار الزمني الذي حدده مؤتمر الاتحاد الأفريقي.

حاء . الاستنتاجات / التوصيات

10. خلصت الجلسة المشتركة إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:
- (1) تمت الإحاطة علماً بالعرض الذي قدمه رئيس وحدة تنفيذ الإصلاح، بما في ذلك التحديات المؤسسية الداخلية المتكررة، ولا سيما الافتقار إلى الاستجابة والتعاون من جانب إدارات وأجهزه مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
- (2) تمت الإحاطة أيضاً بتعليقات وملاحظات الدول الأعضاء وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، بالإضافة إلى ردود المفوضية؛

3) تم الإعراب عن القلق إزاء التأخير في عملية الإصلاحات المؤسسية للاتحاد الأفريقي، ورفضت بشكل قاطع أي محاولات لنسب التأخير في العملية إلى الدول الأعضاء؛

4) تمت التوصية بعدم تمديد ولاية وحدة تنفيذ الإصلاح والشركة الاستشارية (الخبراء الاستشاريون) إلى ما بعد فبراير 2024؛

5) تمت التوصية كذلك بأنه تماشياً مع الفقرة 82 من مقرر المجلس التنفيذي (EX.CL/AU/Dec.1168(XLI) والفقرة 12 من المقرر (EX.CL/AU/Dec1186(XLI)، يتم إنشاء فريق للعمل يضم الدول الأعضاء، لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية -النيباد وتكليف مديرة الشؤون المالية للمفوضية، ومكتب التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ، ومكتب نائب الرئيس ومكتب المستشار القانوني، بالتعاون الوثيق مع مكتب المدير العام، بمعالجة التداخلات والازدواجية بين أجهزة الاتحاد الأفريقي، ووكالات وإدارات الاتحاد، والعمل جنباً إلى جنب مع وحدة تنفيذ الإصلاح بهدف استكمال العناصر المتبقية من أولويات الإصلاح؛

6) تمت التوصية أيضاً بتسليم العمل المتبقي، إذا لم يكتمل بحلول فبراير 2024، إلى الفريق العامل لاستكمالته وتقديم تقرير شامل إلى الجلسة المشتركة بحلول أبريل 2024.

7) تم التأكيد على أهمية الاستدامة المالية في عملية الإصلاح؛

8) طلبت من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بما يتماشى مع مسؤولياته المنصوص عليها في المادة 8 من النظام الأساسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي، ضمان التزام جميع أجهزة ومكاتب الاتحاد الأفريقي تجاه اللجنة الداخلية لتنفيذ ولايتها.

11. سجل وفد الكاميرون تحفظاته على الحكم وطلب تسجيل ذلك في المحضر.

12. نبّهت سعادة نائبة الرئيس، بتأييد من وفد رواندا، الجلسة المشتركة إلى أن تشكيل فريق العمل قد يتعارض مع الهيكل الحالي للإصلاحات بموجب مقرر المؤتمر.

طاء . بحث تقرير الاستدامة المالية للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها /صندوق مكافحة الأوبئة بالإضافة إلى مدخلات خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر

13. قدم خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر التقرير عن نتائج مناقشتهم مع المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها على النحو التالي:

1) أشادوا بالمبادرة التي اتخذها المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لاقتراح استدامته المالية؛

- (2) أشاروا إلى أن الصندوق قد تم إنشاؤه بما يتماشى مع المقرر (Assembly/AU/Dec.835(XXXV)، ومع ذلك، يجب فحص هيكل الإدارة بشكل شامل من قبل خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر والجلسة المشتركة، وفقاً للمقرر ذاته.
- (3) أُبلغ بأن خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر لا يزالون بحاجة إلى مزيد من المعلومات فيما يتعلق بالوثائق التي قدمها المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، بالنظر إلى عدم التوافق الكبير مع النظم المالية للاتحاد الأفريقي؛
- (4) لاحظوا أن إنشاء الصندوق يمكن أن يتعارض مع مبدأ الميزانية الواحدة داخل الاتحاد؛
- (5) اقترحوا أن تتبع عملية إنشاء الصندوق القنوات المناسبة وأن تخضع لمزيد من البحث من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي، تمت الإشارة مع القلق إلى أن الوثيقة لم تتبع حتى الإجراءات الداخلية الواجبة داخل الاتحاد الأفريقي، قبل عرضها على الجلسة المشتركة وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر.

ياء . العرض والرد من قبل المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها

14. في مداخلته، أبلغ ممثل المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها الاجتماع أنه سيتم تحديث الوثيقة، مع الأخذ في الاعتبار توصيات خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر.
15. أضاف ممثل المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بأنه سيتم ترتيب اجتماع للمتابعة مع خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر للتوصل إلى مقترحات وتقديمها إلى الجلسة المشتركة.

كاف . تعليقات وملاحظات الجلسة المشتركة:

16. بعد العرض الذي قدمه خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، قدم أعضاء الجلسة المشتركة تعليقات وأبدوا ملاحظات على النحو التالي:
- (1) أعربوا عن القلق بشأن الوثائق وأشاروا إلى أنه تم تعميم تقرير خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر فقط، وبالتالي طلبوا من المفوضية تعميم الاقتراح المستكمل بشأن صندوق مكافحة الأوبئة بعد أن يتم بحثه من قبل خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر؛
- (2) أشاروا إلى أن الطبيعة الدولية للعلاقة بين الحكومات في إطار الاتحاد تتطلب الحاجة إلى بحث المسائل بشكل نقدي واتباع الإجراءات الواجبة، بما في ذلك الالتزام بالبروتوكولات الداخلية؛

- (3) أعربوا عن دعمهم أيضًا لتوصية خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر بأن الوثيقة يجب أن تتبع الإجراءات القانونية الواجبة، وينبغي لمكتب المستشار القانوني دراستها بعمق للتأكد من أنها تتماشى مع الصكوك القانونية الأخرى؛
- (4) شددوا على أن تشغيل الصندوق سيتم بما يتوافق مع النظم المالية للاتحاد الأفريقي والنظام الأساسي للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها؛
- (5) أعربوا عن قلقهم بشأن استدامة تمويل صندوق مكافحة الأوبئة في أفريقيا؛
- (6) أعربوا عن تحفظاتهم بشأن اقتراح فرض ضريبة المطارات لصالح الصندوق؛
- (7) لم يتم الاتفاق أيضًا حول الطلب/الاقتراح بتعديل النظم المالية، لأن ذلك من شأنه أن يشكل سابقة خاطئة؛
- (8) تمت التوصية بإعادة استشارة خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر بشأن هيكل إدارة الصندوق؛
- (9) طُلب من المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها مراجعة الوثيقة بناءً على التعليقات وإعادة تقديمها إلى خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر لمزيد من المناقشة قبل بحثها من قبل الجلسة المشتركة؛
- (10) طُلب أيضًا من المفوضية توضيح العملية وتقديم الإطار الزمني الدقيق لإنشاء الصندوق؛ و
- (11) طُلب من المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها التشاور مع إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن لاستخلاص الدروس من صندوق السلام.

لام. ردود المفوضية

17. قامت المفوضية بالرد على النحو التالي:
- (1) تمت الإحاطة بالتعليقات، والموافقة على فكرة اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، والإقرار بالحاجة إلى إشراك خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر؛
- (2) أبلغت بأن الرئيس أنشأ فريق عمل رفيع المستوى لبحث إصلاحات المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، بما في ذلك مسألة إنشاء الصندوق؛
- (3) تم كذلك الإبلاغ بأن فريق العمل الرفيع المستوى يتشكل من المدير العام وفريقه، ونائبة الرئيس وفريقها، ورئيس وحدة الإصلاحات، والدكتور كابيروكا، الرئيس السابق للبنك الأفريقي للتنمية؛ ووكالة الاتحاد

- الأفريقي للتنمية-النيباد، وممثل منظمة الصحة العالمية، المبعوث الخاص للوكالة الأفريقية للأدوية، وفريق فني يتعامل مع مختلف الجوانب الهيكلية والقانونية والمالية؛
- 4) تمت الإشارة إلى أن فريق العمل الرفيع المستوى يمثل حلاً شاملاً وأن فريق العمل يمكنه اختيار أي هيكل إضافي حسب الحاجة؛
- 5) تمت الإشارة كذلك إلى أن إنشاء الصندوق كان جزءاً رئيسياً بارزاً في إصلاحات المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها؛
- 6) أوضحت أن النظم المالية للاتحاد الأفريقي تتضمن قسمًا خاصًا بصندوق السلام ولكنها لم تكن صريحة بشأن مكافحة الأوبئة، ومن هنا جاءت الحاجة إلى قسم خاص بذلك؛ و
- 7) اقترحت على الجلسة المشتركة إنشاء صندوق مكافحة الأوبئة من خلال تعديل أو إضافة إلى النظم المالية لتمكين المركز من التعامل مع حالات الطوارئ، على النحو المبين لصندوق السلام.

ميم. الاستنتاجات / التوصيات

18. خلصت الجلسة المشتركة إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:
- 1) أحاطت علما بتقرير خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر بشأن الاستدامة المالية وصندوق مكافحة الأوبئة التابع للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها؛
- 2) أعربت عن القلق العميق بشأن المسائل والملاحظات التي أبرزها خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر فيما يتعلق بمقترح المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والإشارة إلى أن اقتراح المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لم يكن جاهزاً للبحث من قبل الدول الأعضاء.
- 3) أوصت المفوضية بمراجعة الاقتراح داخلياً من خلال عملية فنية داخلية وفقاً لتعليقات خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، وإعادة تقديم الاقتراح المنقح إلى خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، ثم إلى الجلسة المشتركة؛
- 4) أوصت المفوضية بمواءمة الاقتراح المنقح مع النظم المالية للاتحاد الأفريقي والنظام الأساسي للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وأعربت عن تحفظاتها القوية بشأن تعديل النظم المالية للاتحاد الأفريقي والتي تم اعتمادها مؤخراً؛
- 5) أعربت عن القلق من أن الاقتراح قد يكون عرضة للاقتطاع وربما لتفويض العناية والإجراءات الواجبة؛

6) أوصت بتقديم العملية المذكورة أعلاه إلى الجلسة المشتركة بحلول أبريل 2024، وأن يتم بحثها من قبل المجلس التنفيذي في يوليو 2024؛

7) أبلغت المفوضية بإمكانية مطالبة اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بالاجتماع على أساس كل حالة على حدة في حالة وجود أي طلب عاجل للتمويل، حتى يتم استكمال القضايا العالقة فيما يتعلق بصندوق مكافحة الأوبئة في يوليو 2024.

نون. اعتماد تقارير اجتماعات الجلسة المشتركة بتاريخ 13 أكتوبر و31 أكتوبر و14 نوفمبر 2023

19. اعتمدت الجلسة المشتركة تقارير اجتماعات 13 أكتوبر و31 أكتوبر و14 نوفمبر 2023 مع التعديلات.

قاف. ما يستجد من أعمال والاختتام

20. تم التأكيد للمفوضية أن الميزانية التكميلية لعام 2023 وطلبات إعادة التخصيص قد تم بحثها من قبل الجلسة المشتركة ويمكن تنفيذها اعتبارًا من 28 نوفمبر 2023.

21. رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والنصف زوالاً (1:30)

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UMOJA WA AFRIKA



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
UNIÓN AFRICANA

Addis-Ababa (ETHIOPIA) P. O. Box 3243 Telephone 5517 700 Fax: 551 78 44 Website:
www.africa-union.org

الجلسة المشتركة للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للتنسيق والإشراف العام على الميزانية
والشؤون المالية والإدارية واللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية والخبراء الفنيين للجنة وزراء
المالية الخمسة عشر

التقرير

4 ديسمبر 2023

جلسة افتراضية

ألف. مقدمة

1. عقدت الجلسة المشتركة للجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية واللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر اجتماعا افتراضيا في 4 ديسمبر 2023.
2. ترأس الاجتماع بشكل مشترك سعادة. الدكتور محمد عمر جاد، سفير جمهورية مصر العربية في إثيوبيا، وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي، ورئيس اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية، وسعادة السفير محمد لعروشي، الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى الاتحاد الأفريقي، والنائب الثالث لرئيس اللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية.

باء. الحضور

3. حضر الاجتماع الدول الأعضاء الواردة أدناه وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر:

الدول الأعضاء

الجزائر	غانا	تنزانيا
أنجولا	كينيا	توجو
بوتسوانا	ليبيا	تونس
بوروندي	ملاي	أوغندا
الكاميرون	موريشيوس	زامبيا
جزر القمر	موريتانيا	زيمبابوي
تشاد	المغرب	
كوت ديفوار	ناميبيا	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نيجيريا	
جيبوتي	رواندا	
مصر	الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية	
إرتريا	السنغال	
إثيوبيا	جنوب أفريقيا	
غينيا الاستوائية	جنوب السودان	
جامبيا		

خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر

الكاميرون

إثيوبيا

المغرب

جيم. بحث جدول الأعمال

4. تم اعتماد مشروع جدول الأعمال على النحو التالي:

(8) الكلمات الافتتاحية من قبل الرئيسين المشاركين

(9) إحاطة بشأن التقدم المحرز في عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات

(10) ما يستجد من أعمال

(11) الاستنتاج

دال. الكلمات الافتتاحية

5. في كلمته الافتتاحية، أكد سعادة. السفير محمد جاد، الرئيس المشارك للجلسة المشتركة، أن الاجتماع يمثل استمرارا للاجتماع السابق. وبالتالي، لم يكن هناك حاجة للنصاب القانوني من أجل بدء الاجتماع. شدد الرئيس على أهمية جودة الوثائق المقدمة من الأمانة للتداول. وأشار إلى أن التقارير عن مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات أظهرت تناقضات في تحليل التكاليف مما قد يؤدي إلى ارتباك عند اتخاذ القرارات، منبها إلى ضرورة استخدام تكلفة الفصل المذكورة في الاجتماع السابق والتي أكدتها مديرة إدارة الموارد البشرية. علاوة على ذلك، أشار إلى أنه يجب الإبقاء على مسمى السيناريو القائم على الجدارة الصارمة ليعكس جوهر عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الوثيقة القانونية تتبنى لعبة إلقاء اللوم، وهو أمر غير مقبول، على الرغم من الجهود الشاملة التي بذلتها الجلسة المشتركة في التنفيذ الناجح لعملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات.

هاء. تقديم الرأي القانوني من قبل مكتب المستشار القانوني

6. قدم ممثل مكتب المستشار القانوني الرأي القانوني، محددًا الآثار القانونية المحتملة لتنفيذ عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات بما يتماشى مع الإطار القانوني الحالي للاتحاد والمبادئ الراسخة للقانون الإداري الدولي. أوصى ممثل المستشار القانوني كذلك بالالتزام بنهج التنسيب الأساسي. وهذا الرأي، على عكس السيناريوهات الأربعة الأخرى التي تم الإشارة إليها سابقًا، يعد مألوفًا لدى الموظفين، بما في ذلك مشاركة نقابة العاملين في إعداده، ومن الممكن أن يكون خيارًا يمكن الدفاع عنه.

7. في ختام كلمته، أشار الممثل إلى أن الاتحاد الأفريقي يواجه مهمة معقدة تتمثل في تحقيق التوازن بين الكفاءة التشغيلية وفعالية التكلفة والالتزامات القانونية. وشدد كذلك على أن الدراسة الدؤوبة، والعمل الشفاف، والمواءمة مع المعايير القانونية والأخلاقية تعد أمورا حاسمة لتقليل نقاط الضعف القانونية إلى أدنى حد مع الوفاء بولايات المفوضية بشكل فعال.

واو. مداخلة سعادة نائبة رئيس المفوضية

8. أعربت سعادة نائبة الرئيس، في كلمتها، عن تقديرها لمنح الفرصة من أجل إعادة النظر في عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، على الرغم من الجهود العديدة التي تم بذلها بالفعل لتنفيذها بنجاح. وفي معرض معالجة التناقضات في الأرقام الواردة في التقرير، اعتذرت نائبة الرئيس عن الأخطاء وأعربت عن التزامها بتصحيحها على الفور. طلبت من الجلسة المشتركة الاسترشاد بالأرقام الواردة في النسخة النهائية. وأكدت مجدداً أن المشروع يمثل مسعى غير مسبوق لإعادة الهيكلة وسيظل ضمن المبادئ العامة لقانون العمل، كونه شاملاً وشفافاً. كما أعربت عن استعداد المفوضية للتخفيف من المخاطر المحتملة ودعت إلى الحصول على التوجيه والإرشاد من الاجتماع بشأن أفضل السيناريوهات للنظر فيها.

زاي تعليقات وملاحظات الجلسة المشتركة

9. بعد عرض الرأي القانوني، قدمت الجلسة المشتركة تعليقات وأبدت ملاحظات على النحو التالي:

- 1) شكرت المفوضية ومكتب المستشار القانوني على عرضيهما، ولاحظت مع القلق التأخر في تقديم الرأي القانوني.
- 2) اقترحت ضرورة تسمية السيناريوهات بشكل دقيق بمسميات "نهج التقييم الصارم للجدارة" و"نهج التقييم المُعَايِر القائم على الجدارة".
- 3) تم توضيح أن مصطلح "نهج التقييم المعايير" لم تقم بصياغته المفوضية ولكنه شائع الاستخدام بين متخصصي الموارد البشرية.
- 4) تم التأكيد مجدداً على ضرورة الإبقاء على مصطلح "على أساس الجدارة الصارم" ليعكس جوهر الممارسة ونتائج عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات.
- 5) أفادت بأن الدول الأعضاء هي أصحاب المصلحة المهيمنة داخل المنظمة واقترحت أنه قد يكون مكتب المستشار القانوني قدم إرشادات قيمة بشأن مداوات مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات على مر السنين.
- 6) أعرب عن مخاوف جدية بشأن الفقرة 78 من الرأي القانوني، وتحديداً فيما يتعلق بالسلطة الحصرية لاتخاذ القرار فيما يتعلق بالتنسيب، وطلبت توضيحات بشأن أدوار الدول الأعضاء ولجنة الممثلين الدائمين في عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات.

- (7) أعربت عن رأي مفاده أن تقرير مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات المكون من 140 صفحة لم يقدم عناصر جديدة تتجاوز وصف السيناريوهات.
- (8) أشارت إلى القلق بشأن التناقضات في الأرقام وطلب مراجعة تقرير الرأي القانوني على أساس أرقام دقيقة ونهائية، مع التأكيد على أهمية الحفاظ على مصداقية التقرير وشفافيته.
- (9) تمت الإشارة إلى الفقرتين 27 و28، مع الإعراب عن المخاوف بشأن استناد الآراء القانونية إلى قرارات المنظمات الدولية ونصحت بإعداد تقارير تستند إلى معلومات دقيقة عن الاجتماعات والمقررات الصادرة عن أجهزة صنع السياسة.
- (10) أشارت إلى أهمية التماس الآراء القانونية قبل البدء في ممارسة مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات.
- (11) تم رفض منطق الوضع الراهن الذي قدمه تقرير مكتب المستشار القانوني، حيث أنه من حيث السيناريو الأساسي المقترح، غير مقبول، وطلبت من مكتب المستشار القانوني توضيح ما إذا كانت مسألة المعايير جزءًا من أي مقرر أو توجيهات لأجهزة صنع السياسة.
- (12) ذكّرت بأن عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات الذي استثمر فيها الاتحاد الأفريقي 450.000 دولار أمريكي، لها غرض وحيد، وهو تحديد مدى استيفاء مهارات وكفاءات الموظفين للمناصب في الهيكل الجديد، وبالتالي فإن أي اقتراح أو محاولة للتلاعب أو العبث بنتائج عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات التي تم بالمناسبة تكليف شركة مستقلة للموارد البشرية للقيام بها من أجل ضمان مصداقيتها وشفافيتها وفقًا لمقرر المجلس السابق رقم 1097، يقوّض العملية برمتها.
- (13) طلبت توضيحات من مفوضية الاتحاد الأفريقي حول سبب إرسال سيناريو محدد له آثار مالية إلى الموظفين دون الحصول على موافقة الدول الأعضاء، وأشارت كذلك إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي قد تجاوزت تفويض الدول الأعضاء.
- (14) تم الاستفسار عما إذا كان المشاركون في مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات قد قاموا بالتوقيع على موافقة كتابية قبل تسجيلهم، لأن الاعتماد على اجتماعات الإحاطة المفتوحة والاجتماعات غير الرسمية للحصول على موافقة غير مباشرة من الموظفين سوف يضر بشكل خطير بسمعة المنظمة، وسلامة العملية بأكملها.
- (15) بالتميز بين مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات المطبق على الرتب مد-5 والعملية الحالية، كانت العملية الأولى أكثر تأكيدًا لأصحاب المناصب الحاليين، دون إدخال أي عناصر جديدة للترقيات أو المعايير أو أي تغيير في الوضع.
- (16) تم التأكيد من جديد على أن أي محاولة لتقديم أي مقترحات تتعلق بالمرونة في تطبيق نظام الحصص أو تحديد سقف للفجوة غير مقبولة، فالنظام الحالي المعمول به هو نتيجة للظلم التاريخي والاختلالات في هياكل الاتحاد الأفريقي.

- 17) طلبت توضيحات حول سبب عدم اعتبار اختصاصات مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات ضمن الوثائق التي تحكم مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، في حين تم إدراج الخطوط التوجيهية (التي أعدتها المفوضية) والتي تتطلب فحصها من الناحية القانونية.
- 18) تم دعم الفقرة 61 من الرأي القانوني التي أشارت إلى وجوب تطبيق سقف الفجوة بنسبة 25% حسب المقررات الصادرة عن أجهزة صنع السياسة، والفئة الوحيدة المستثناة من تطبيقها هي فئة الموظفين النظاميين، في حين يجب تطبيقها على فئة الموظفين غير النظاميين.
- 19) أشارت إلى أنه سيكون من المريح أكثر بحث نتائج مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، بعد فحصها وتدقيقها من قبل مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين، وهو ما يتماشى أيضًا مع الرأي القانوني المنصوص عليه في الفقرة 95، والذي دعا إلى اتخاذ تدابير استثنائية لتجنب أي المخاوف بشأن التجاوزات المحتملة في عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، نظرًا للمخاطر المحتملة للمراجعة لتحديد المشكلات المهمة التي يمكن أن تقوض نزاهة العملية.
- 20) أشارت إلى أنه على الرغم من أن نية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات تمثلت في الاحتفاظ بالموظفين الأكفاء مع التخلص التدريجي من الموظفين غير المؤهلين/غير الأكفاء، فإن العملية أصبحت معقدة ومربكة، خاصة بالنظر إلى الوثيقة القانونية قيد المناقشة.
- 21) أعربت عن عدم الرضا بشأن القرار الذي ينص على أن التسبب من اختصاص مفوضية الاتحاد الأفريقي فقط، مع الإشارة إلى أنه يتجاهل دور الدول الأعضاء على النحو المبين في الوثيقة القانونية.
- 22) أقرت بتعقيد تنفيذ عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات فيما يتعلق بالشفافية والمخاوف الأخلاقية، واعترفت بأهميته لتعزيز قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي.
- 23) حثت جميع أصحاب المصلحة على التعاون لتحقيق أهداف عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات واقترحت استكمال هذه العملية بحلول القمة القادمة.
- 24) تمت الإشارة إلى الأخطاء الواردة في الفقرة 78 من الوثيقة القانونية المتعلقة بولاية لجنة الممثلين الدائمين واقترحت تصحيحها.
- 25) لم يتم الاتفاق على المضي قدمًا في أي مقترحات يقدمها المستشار القانوني.

حاء . ردود المفوضية

10. قدمت المفوضية الردود والتعليقات التالية:

- 1) شددت سعادة نائبة الرئيس على أن الغرض من تقديم التحليل هو تسليط الضوء على المخاطر المحتملة، وتحديد الرغبة في المخاطرة، وشددت على الحاجة إلى وضع استراتيجيات للتخفيف مع الأخذ في الاعتبار جميع المعايير. عملت المفوضية على تقييم كل خيار إلى جانب آثاره القانونية.
- 2) أكدت نائبة الرئيس أن مفوضية الاتحاد الأفريقي تسترشد بالمقررات الصادرة عن الدول الأعضاء فيما يتعلق بعملية تنفيذ مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات. وشددت على أن مكتب المستشار القانوني في وضع يسمح له بتقديم المشورة لجميع الأجهزة، بما في ذلك المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين.
- 3) ذكرت مديرة إدارة الموارد البشرية أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء حول السيناريوهات وطلبت من الدول الأعضاء أن تحدد بوضوح أو تشرح مفهوم القائم على الجدارة، حيث أن هناك العديد من المعايير المرتبطة به. وأضافت أن العملية لن تؤثر أو تتعرض لحصص الدول الأعضاء والاختصاصات المطلوبة، مشيرة إلى أنه لا يوجد أساس قانوني للمعايرة.
- 4) أعربت سعادة نائبة الرئيس عن تقديرها للمناقشات المثمرة ووعدت بتحديث الأرقام وفقاً لذلك. وأوضحت أن المعايير ليست عقداً موقفاً، وقد تم إبلاغ الموظفين حسب الأصول بالتقدم المحرز في عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات منذ البداية.

طاء . مداخلة الرئيسين المشاركين

11. أشاد الرئيس المشارك، سعادة السفير. محمد العروشي على الأمانة لمستوى العمل الذي تم إنجازه للوصول إلى هذه المناقشة. أقر بتعقيد عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات واقترح إيجاد الحلول المناسبة، حيث أن هناك مخاطر وتحديات مرتبطة بها يجب مواجهتها على طول الطريق.
12. من جانبه، شدد الرئيس المشارك سعادة السفير محمد جاد على أن الدول الأعضاء ما زالت تؤمن بنظام الجدارة في ممارسة مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات. وحث على السلوك الأخلاقي الأمثل لضمان التقدم السلس للعملية.

ياء . مزيد من التعليقات والملاحظات للجلسة المشتركة

13. بناء على رد مديرة إدارة الموارد البشرية فقد تم تقديم التعليقات التالية:
 - 1) تم التوضيح بأن المعايير لا تعني أن الموظفين غير مؤهلين، حيث قد تكون هناك معايير أخرى يجب أخذها في الاعتبار؛
 - 2) تم التوضيح بأن تحديد سقف للفجوة يعني التمثيل العادل بما يتماشى مع الحصص، حيث يوجد مقرر لوساكا بشأن ذلك؛

3) علماً بأن الحصة مخصصة للدولة وليس للأفراد، تم اقتراح التركيز على رأي الرئيس المشارك فيما يتعلق بالنهج القائم على الجدارة.

كاف. الاستنتاجات / التوصيات

14. خلصت الجلسة المشتركة وأوصت بما يلي:

- 1) تمت الإحاطة علماً بالتقرير والعرض الذي قدمه مكتب المستشار القانوني، وتعليقات الدول الأعضاء على السيناريوهات المختلفة، بشأن آثارها القانونية على تنفيذ مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، وردود مفوضية الاتحاد الأفريقي، مع الإعراب عن القلق بشأن الآثار القانونية لمراجعة المهارات وتقييم الكفاءات.
- 2) تكليف المفوضية بتحديث الوثائق حسب الأرقام والمبالغ التي تم تأكيدها في الاجتماع السابق.
- 3) التأكيد على أهمية معالجة التمثيل الناقص للدول الأعضاء، وضمان تنفيذ مدونة قواعد سلوك الموظفين في عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات؛
- 4) تم أيضاً تكليف المفوضية بتقديم اقتراح بشأن آلية للمتابعة لضمان اتباع نهج مرحلي شفاف في تنفيذ مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، بما يضمن تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء؛
- 5) تم كذلك توجيه المفوضية بمواصلة وضع السيناريو 1 "النهج القائم على الجدارة بشكل صارم" بما يتماشى تماماً مع مقررات المجلس التنفيذي ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بالحصص وسقف الفجوة، والآثار الواضحة للتكاليف، ليمت تقديمها إلى الجلسة المشتركة لكل من اللجنتين الفرعيتين للجنة الممثلين الدائمين للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية، والإصلاحات الهيكلية، في دورة استثنائية خلال النصف الثاني من يناير 2024؛
- 6) طلبت من المفوضية تسهيل عمل مجلس المراجعين الخارجيين للحسابات من أجل استكمال عمله بشأن مراجعة عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات قبل الجلسة المذكورة أعلاه؛
- 7) طلبت أيضاً من المفوضية الدعوة إلى إجراء مشاوره غير رسمية مفتوحة لمناقشة الوثائق التي سيتم تقديمها إلى الجلسة المشتركة مع الدول الأعضاء، مع الالتزام الصارم بنتائج هذه الجلسة المشتركة.
- 8) سجل وفد إثيوبيا تحفظاً قوياً بشأن البند الخامس من الاستنتاج، معترضاً على اختيار السيناريو قبل تقييم السيناريوهات البديلة من قبل الفريق العامل أو إجراء مشاوره غير رسمية. كما أشار وفد إثيوبيا إلى أن هذا البند من الاستنتاج يتناقض مع إجماع الجلسة المشتركة على تشكيل فريق عامل أو إجراء مشاورات غير رسمية للتداول والاتفاق على السيناريو المناسب.

لام. ما يستجد من أعمال

15. لم يتم إثارة أي مسألة تحت هذا البند، رفعت الجلسة في الساعة الثانية (2.00) زوالاً.

مشاريع المقررات

بشأن تقارير اللجان الفرعية للجنة الممثلين الدائمين

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علماً بتوصيات لجنة الممثلين الدائمين بشأن تقارير لجانها الفرعية:

الجلسة المشتركة للجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية، اللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية، والخبراء الفنيين لجنة وزراء المالية الخمسة عشر

ألف. التقرير عن الاستدامة المالية للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها وصندوق مكافحة الأوبئة

1. يحيط علماً بتقرير المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، عن الاستدامة المالية للمركز، والاقتراح المحدد المقدم من المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بشأن إنشاء صندوق مكافحة الأوبئة، ويشيد بالخبراء الفنيين للجنة وزراء المالية الخمسة عشر لتحليلها وتوصياتها بشأن التقريرين.

2. يعرب عن قلقه العميق بشأن المسائل والملاحظات التي قدمها خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر وكذلك الدول الأعضاء فيما يتعلق باقتراحات المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بشأن تمويل صندوق مكافحة الأوبئة واقتراحه بشأن الاستدامة المالية، ويلاحظ أن اقتراح المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها ليس جاهزاً بالشكل الكافي لبحثه من قبل أجهزة صنع السياسة.

3. يوجه المفوضية إلى مراجعة الاقتراح من خلال فريق عمل فني داخلي وفقاً لتوصيات خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر لضمان إجراء المشاورات المناسبة وإعادة تقديم الاقتراح المنقح إلى خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، ومن ثم إلى لجنة الممثلين الدائمين من خلال لجانها الفرعية ذات الصلة، ويوجه المفوضية كذلك إلى مواءمة الاقتراح المنقح مع النظم المالية للاتحاد الأفريقي والنظام الأساسي للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها على التوالي.

4. يعرب كذلك عن تحفظاته واعتراضه القوي على اقتراح للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لتعديل النظم المالية الحالية للاتحاد الأفريقي من أجل تلبية الاحتياجات المحددة للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، مع الإشارة بشكل خاص إلى أن النظم المالية للاتحاد الأفريقي قد تم اعتمادها مؤخراً من قبل أجهزة صنع السياسة ذات الصلة، علاوة على ذلك، تخضع جميع أجهزة وهيئات الاتحاد الأفريقي، دون استثناء، لأحكام النظم المالية للاتحاد الأفريقي.

5. **يوجه** بتقديم الاقتراح المنقح إلى الجلسة المشتركة بحلول أبريل 2024، لبحثها من قبل المجلس التنفيذي في يوليو 2024.

6. **يوجه كذلك** إلى أنه في حالة وجود أي طلب عاجل للتمويل، يمكن للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها من خلال المفوضية تقديم طلب على النحو الواجب إلى لجنة الممثلين الدائمين، وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها، على أساس كل حالة على حدة، إلى غاية استكمال الاقتراح المقدم من المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها. مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها بحلول يوليو 2024.

باء المعلومات المستكملة بشأن التقدم المحرز في مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات

7. **يقر** بالتعقيد والآثار البعيدة المدى لعملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات على المفوضية والموظفين، بالإضافة إلى آثارها المالية والهيكلية والقانونية الكبيرة على المدى الطويل.

8. **يحيط** علماً بالتقدم المحرز في بحث تقارير مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات و**يشيد** بالمفوضية على العمل الذي أنجزته حتى الآن.

9. **يستحضر** مقرر المجلس التنفيذي رقم 1217، الفقرة 27 الذي قرر تفويض لجنة الممثلين الدائمين بولاية التصريح باستخدام مخصصات الميزانية المقيدة بعد الحصول على الإفصاح الكامل من الأمانة فيما يتعلق بعملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات و**يكلف** الخبراء الفنيين للجنة وزراء المالية الخمسة عشر بالتعاون مع المفوضية بتقديم الآثار المالية الشاملة واستدامة هياكل الاتحاد الأفريقي.

10. **يؤكد** على أهمية الالتزام بعامل الجدارة في إدارة العملية، وكذلك معالجة التمثيل الناقص السائد للدول الأعضاء، وضمان تنفيذ مدونة قواعد السلوك للموظفين في عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات.

11. **يوجه** المفوضية إلى تقديم تقرير واضح ودقيق حول الآثار المالية والهيكلية والقانونية للعملية.

12. **يوجه كذلك** المفوضية إلى تقديم مقترح بشأن آلية للمتابعة من أجل ضمان اتباع نهج مرحلي شفاف في تنفيذ مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، وضمان تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء.

13. **يكلف** لجنة الممثلين الدائمين، من خلال لجانها الفرعية ذات الصلة، بالتعاون الوثيق مع المفوضية، بمواصلة بحث تقارير عملية مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، بما في ذلك تقرير المراجعة الصادر عن مجلس مراجعي

الحسابات الخارجيين بشأن مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، وتقديم تقرير إلى الدورة العادية القادمة للمجلس التنفيذي في يوليو 2024.

2024-01-15

Report of the Joint Sitting of the Sub-Committees on Structural Reforms and General Supervision and Coordination on Budgetary, Financial and Administrative Matters (GSCBFAM) and Experts of the Committee of Fifteen Finance Ministers (F15 Experts)

African Union

African Union

<https://archives.au.int/handle/123456789/10496>

Downloaded from African Union Common Repository